كتب قومية

طريق الحرّية

بقلم
محمود عبد المجيد

كتب قومية

طريق الحرية

بقلم

محمود عبد المجيد

مقدمة

فى الوقت الذى تجرى فيه معارك الشعب العربى ضد الاستعمار والرجعية وقوى التخلف ، وتحرز قواتنا أروع الانتصارات ، يستقبل الشعب العربى فى مصر ، وفى العالم العربى كله مولد الاتحاد الاشتراكى العربى بفرحة وأمل فى مستقبل هذا التنظيم السياسي الجديد الذى سيكون وسيلة شعبنا لممارسة الحرية ، والديمقراطية ، وتنفيذ ميثاق العمل الوطنى من أجل حياة أفضل .

وقد سبقت هذا التنظيم الجديد خطوات على طريق الديمقراطية ، ومحاولات قامت بدورها فى العمل السياسى منذ بداية الثورة فى عام ١٩٥٢ ومهدت الطريق للتطورات التى نعيشها فى هذه الايام . ولعل أبرز هذه الخطوات جميعها هى التجربة التى بدأنا نخوضها منذ عام تقريبا ، عندما بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية أول اجتماع لها فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ لتحديد ماهية القوى الشعبية من أجل تمثيلها فى مؤتمر شعبى بعد عزل القوى السياسية الرجعية الاحتكارية التى تعرقل تقدم العمل الثورى بأساليبها الانتهازية .

لقد كان على الثورة المتجددة أن تحقق أهدافها وأن تفتح الطريق لحريات حقيقية جوهرها العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، وأن تطور مبادئها الستة ، لا على أساس نظرى مجرد ، بل على أسس تطبيقية واقعية نابعة من احتياجات الشعب ومشكلاته ، ولقد وقف الاستعمار متعاونا مع الصهيونية والرجعية العربية ضد هذه المحاولات الشريفة لان كل تقدم يحرزه الشعب العربى انما ينتزعه من براثن هذه القوى التى تعادى الحياة وتعيش على الاستغلال والخيانة .

وقد ترتب على مؤامرات الاستعمار وخيانات الرجعية التى حاولت التشبث بمظاهر التخلف الموروثة أن أخذ الشعب يطور المبادىء التى سار على هديها فى معاركه السابقة وينميها ويبلورها

كي يحدد اتجاهاته .. «لقد راح الشعب المعلم صانع الحضارة يلقن طلائعه أسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكري يصنع التصميم الهندسي لبناء المجتمع الجديد الذي يريده ، وراح الشعب الكادح يكدس مواد البناء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة .

واخذ الشعب الذى قام بدور المعلم الاكبر لطلائعه الثورية يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومي تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية ..

ثم راح يشرف بوعي وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » (١) .

فماذا كانت هذه المبادىء الستة التى راح الشعب يطورها والتى أدت به الى انتصاراته طوال السنوات الماضية وكانت سبيلا الى الاشتراكية ؟ .

هذه المبادىء هى :

١ ــ القضاء على الاستعمار وأعوانه .

٢ ــ القضاء على الاقطاع .

٣ ــ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ ــ اقامة عدالة اجتماعية .

٥ ــ اقامة جيش وطني قوى .

٦ ــ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

اننا اذا ألقينا نظرة فاحصة على هذه المبادىء مجتمعة ألفيناها كلا مترابطا بحيث أن تحقيق مبدأ منها يؤثر على بقية المبادىء . فالقضاء على الاستعمار يضعف شوكة الاقطاع والقضاء على الاحتكار والسيطرة الراسمالية فى الداخل يحرم الاستعمار من أخلص أعوانه .

---

(١) الميثاق . (الباب الاول ــ الرابع)

وهذا كله يمهد السبيل لاقامة العدالة التى لا يمكن أن تتحقق فى ظل الاستعمار أو الاقطاع أو الرأسمالية ولقد رأينا من جانب آخر أن الجيش الوطنى كان ضعيفا فى ظل هذه القوى وأن الديمقراطية كانت مزيفة نتيجة لانعدام مقوماتها الاساسية قبل قيام الثورة .

ويلاحظ أن ثلاثة من هذه المبادىء تبدأ باصطلاح « القضاء على ... » وثلاثة أخرى تبدأ بكلمة « اقامة ... » وهذا يعنى أن المبادىء الاولى شروط أساسية لتحقيق المبادىء الاخيرة وأنها جميعا تشكل أهدافا للثورتين السياسية والاجتماعية اللتين قدر لشعبنا أن يضعهما معا موضع التنفيذ بفضل وعيه وحيويته ويقظة طلائعه الثورية .

والتنفيذ يعنى ان المبادىء ليست مجرد شعارات لانها يمكن أن تتحقق فى وقائع وتتجسم فى نجاحات ، كما حدث فى تجربتنا ، وهو يعنى أيضا الاصطدام بمشكلات وعقبات وبقوى معوقة ، لان طريق البناء ليس مفروشا بالورود ، كما يعنى من ناحية أخرى قيام التفاعل بين النظرية والتطبيق ، أو بين الفكر والعمل ، ومن هنا تنمو المبادىء ، وتمتد الافكار ، وتنشأ الاساليب الملائمة لتحقيق الغايات المتصورة .

ومن العقبات الرئيسية التى واجهت العمل الثورى تسلل الرجعية الى صفوف التنظيمات السابقة ، ومحاولتها ابتلاع ثمار النصر على الاستعمار فى معركة السويس عام ١٩٥٦ ، واصرارها على تجميد الاتجاهات التقدمية عندما بلغت التجربة الاجتماعية احدى ذراها العالية باصدار القرارات الاشتراكية سنة ١٩٦١ .

بيد أن أحدا لا يستطيع أن يحجب نور الفجر ... ومن أجل هذا كان على جميع القوى الشعبية التى تتعلق آمالها بنجاح التجربة الاشتراكية أن تلتقى لتسحق الرجعية نهائيا والى الأبد ، وأن تتفق على ميثاق للعمل وتنظيم صفوفها لبدء مرحلة جديدة من حياتها .

ولقد مهدت اللجنة التحضيرية لهذه المهمة بنجاح وعقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فأقر ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ وأقر مشروع التنظيم الشعبى الجديد ، وهو الاتحاد الاشتراكى العربى .

ثم أصدر السيد الرئيس بتفويض من المؤتمر .... قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد ضمت أعضاء مجلس السياسة وسبعة من الوزراء الذين شاركوا فى الاعمال الثورية الكبرى . وبحثت الامانة العامة لهذه اللجنة القانون الاساسي للاتحاد فى اجتماعاتها ، كما أعدت الجدول الزمنى للزيارات التى سيقوم بها أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للمحافظات ومشروع تنظيم لجان الاتحاد الاشتراكى وشعبه المختلفة ..

وباقرار هذا كله تبدأ مراحل تكوين الاتحاد لكى يمكن له أن يعقد أول مؤتمر عام فى مايو القادم سنة ١٩٦٣ للموافقة على قانون الانتخابات لعقد مجلس الأمة فى عيد الثورة الحادى عشر .

ان الشعب المصرى يفتح صفحة جديدة فى حياته وهو يسعى على طريق الديمقراطية وأن المهمة التى تنتظر أعضاء الاتحاد جميعا مهمة شاقة تلتزم كثيرا من العزم والمثابرة للمضى فى تحقيق الاشتراكية واحاطتها بسياج من الامن والحماية ، وتطويرها من أجل مزيد من الرفاهية فى ظل الديمقراطية الحقيقية .

بيد أن هذه التجربة الجديدة ليست سوى حصيلة مجموعة من التجارب السابقة وخلاصة لمواقف تضرب جذورها فى أعماق تاريخ شعبنا وكفاحه المتواصل فى سبيل الحياة الحرة الكريمة .

وفى الصفحات التالية لمحات من هذا الكفاح وعرض للخطوات الاساسية التى سبقت قيام هذا التنظيم الشعبى الجديد وللملامح الرئيسية للاتحاد الاشتراكى من حيث مفهومه وشروط العضوية فيه وتنظيماته الاساسية وأهدافه العامة .

خطوات على الطريق

لقد كانت الحرية نشيدا ترنم به المصريون منذ فجر التاريخ. كان كل اعتداء على حريتهم السياسية يمثل تهديدا لكرامتهم كبشر، وينتقص من حريتهم الداخلية فى ممارسة الحياة، وفى طريق الحكم ونظم الادارة. ولذا قاوم المصريون الغـزاة الاجانب وثاروا على الحكام الطغاة لاعادة التوازن فى مصلحة الحرية والديمقراطية فطردوا الهكسوس وقاوموا الفرس والرومان وثاروا فى وجوههم من أجل الحرية.

وجاءهم الاسلام دينا يرفع من شأن الحرية كقيمة انسانية ويجعل أمر الناس شورى بينهم فآمنوا به وتمسكوا بمبادئه، ولقد ثار عمر بن الخطاب على عامله فى مصر «عمرو بن العاص» عندما أراد الاخير أن يتستر على ظلم ابنه لواحد من المصريين وصاح فى وجهه مستنكرا انحرافه عن قواعد الديمقراطية الاسلامية، **«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»**.

ومن الباحثين من يرد الاسباب التى أدت الى مقتل عثمان ابن عفان ثالث الخلفاء الراشدين الى تعيين بعض عماله على البلاد الاسلامية ومنها الشام ومصر بطريقة غير ديمقراطية، والى انحراف أولئك العمال عن قواعد الديمقراطية السليمة كما رسمها الاسلام.

وفى مواجهة المنحرفين من خلفاء بنى أمية نهض من المسلمين من قاوموا فلسفة الطغيان والجور واليأس والاستسلام للواقع ونادوا بحرية الانسان وبقدرته على صنع الحياة وتقرير المصير، وأعادوا لأفكار التوحيد والعدالة والحرية أصالتها، كما نادى بها القرآن الكريم.

ولقد رفض المصريون دائما كل القيود التى أريد لهم أن يكبلوا بها، وسجل التاريخ لهم انتصارات رائعة استعادوا بها حريتهم السياسية، وسيطرتهم الداخلية على شئون حياتهم وطرق تنظيمها

لمصلحتهم ، فقد سحقوا مع أشقائهم العرب الاعتداءات الصليبية المرة تلو المرة ، وقاوموا الغزو العثمانى بشجاعة نادرة، واستطاعوا فى معظم فترات الحكم العثمانى أن يستقلوا بشئونهم الداخلية تماما، ويثوروا على المستبدين من المماليك الذين كانت تستهويهم سلطة الملك فيتجبرون ...

فى حكم ابراهيم ، ومراد ثارت القاهرة عليهما ، واجتمع الثوار فى بيت القاضى ، وأرغموا المملوكين على كتابة وثيقة اعترفا بحقوق الشعب فيها وأقرها الباشا التركى ، مندوب السلطان العثمانى فى مصر .

وعندما جاء نابليون على رأس حملة فرنسية لغزو مصر ثار الشعب لاحتلال بلده ولتزييف أساليب الحكم فيها ، وانتهت الثورات على الفرنسيين بطردهم نهائيا من مصر .

وفى أيام محمد على ثار الشعب عليه مرات عدة نظرا لانفراده بتصريف شئون الحكم واستبداده بأمور العباد وتزعم الشيخ عمر مكرم ، وكانت المأساة ـ كما يشير الى ذلك الميثاق ـ **((أن محمد** على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه ، ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب)) وثار الشعب من أجل حريته الحقيقية ، فى عهد توفيق لانتزاع حقوقه من السادة الاتراك وأعوانهم من الاقطاعيين ، وكان السبب المباشر هو اصرار ممثلى الشعب على التمسك بسلطة البرلمان فى اقرار الميزانية التى تدخل الاجانب من أجل تحويلها الى البيوت المالية الاوروبية لمصلحة الاستعماريين وبيوت الرهونات ، أما الاسباب الاخرى فكلها تتعلق بآمال الشعب فى التخلص من البؤس الذى عاناه على أيدى أفراد الاسرة العلوية وأعوانهم واستبدادهم بأمور البلاد تحقيقا لمنفعة القلة على حساب جماهير الشعب . ولم يكن من المعقول أن تقوم ديمقراطية فى ظل الاحتلال البريطانى الذى حاول أن يدخل فى مصر شكلا من أشكال الحكم يحقق مصلحة الاستعماريين الانجليز مع تزيين هذا الشكل بواجهة مزيفة قوامها الاعوان والمحاسيب .

ومع تباشير القرن العشرين هتف الشعب المصرى وراء زعيمه

مصطفى كامل مناديا بالحرية والدستور وهما شرطان للديمقراطية. ودفع الزعيم حياته وهو فى ريعان الشباب ثمنا لكفاحه من أجل مصر فى وقت سيطر فيه الاحتلال على مقدرات البلاد ونشر الطغيان واستبد بسلطة مطلقة غاشمة مما جعل مصطفى كامل يسجل فى تلك الفترة عباراته الخالدة التى يقول فيها :

« ان بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريا اواجنبيا يجر علينا الوبال» وانه مهما تكن عيوب الحياة الدستورية فان الزمن كفيل باصلاحها ، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل فى الامم روح العزة والكرامة وتغرس فيها طبائع الذل والهوان .

واذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات الى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية » .

والتف الشعب حول الزعيم محمد فريد اثر فجيعته فى مصطفى كامل ..

ولقد حمل محمد فريد مشعل الحرية والديمقراطية وقضى حياته متعرضا للعسف والاضطهاد الى أن مات شهيدا فى ألمانيا نتيجة لايمانه بقضية الاستقلال والحياة النيابية ، وهو الذى يقول :

« نحن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية وهذه المطالب تنحصر فى كلمتين : الجلاء والدستور ..

اننا نريد أن نصل الى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الاحرار فى بلاد العالم كافة ، انهم (الانجليز) يضاعفون وسائل الاضطهاد وقد أنشئوا فى وزارة الداخلية قلما للمطبوعات تماما — كما فعل الطاغية قيصر روسيا — غير أننا نعرف أنهم لن يستطيعوا ضرب حركتنا الوطنية .. ذلك لانها حركة الشعب كله .. ومهما فعلوا فالمستقبل لنا .. »

ويمكننا أن نلحظ فى عبارات محمد فريد مدى الاقتران بين الدستور والجلاء أى بين الديمقراطية والحرية ، فقد كان يؤمن بأن لا ديمقراطية فى ظل الاستعمار .. ولم يذهب كفاح الشهيد هباء

ولم يتبدد رنين عباراته فى خضم الظـلام الذى فرضته سلطات الحماية البريطانية على مصر ، وظلت روح التفاؤل والامل والايمان بالحرية والديمقراطية تدفع أبناء مصر الى مزيد من النضال الذى أينعت ثماره فى أعقاب ثورة عام ١٩٥٢ .

اما ثورة ١٩١٩ فقد كانت خطـوة على الطـريق ومرحلة من مراحل ذلك النضال أدرك الاسـتعمار من نشوبها حقيقـة يقظة الشعب واجماعه على نيل حقوقه فعمد الى خداعه واجتـذاب الساسة الى صفوفه واغرائهم بالمناصب والانعامات لكي يحول دون أن تبلغ الثورة مداها .. وكانت النتيجة رفع الحماية واعـلان الاستقلال المشروط واعلان دستور عام ١٩٢٣ .

ولقد كان ذلك الدستور يشف عما وراءه من أداة أجنبيـة حاولت الهاء الشعب بالنظام الحزبي البرلمانى ، ثم استغلت جموعه أبشع ما يكون الاستغلال تنفيذا لمآربها الاستعمارية ، وأهدافهـا الاستغلالية .. لقد صفى الاستعمار ثورة عام ١٩١٩ ثم عمد الى تضليل الجماهير عن حقيقة أهداف نضالهم وقدم لها دستورا يقيم استبدادا فى اطار برلمانى ، ويعزل الشعب عزلا عن الاسـتمرار فى معركته الاساسية اذ يسلم رقابه لحكم طبقة من الاتراك وأعـوان الاستعمار والرجعية من الاقطاعيين والاحتكاريين والرأسماليين .

وما أن أبرمت معاهدة عام ١٩٣٦ حتى هبطت الحركةالوطنية عن مستوى النضال من أجل الاستقلال الى مستوى التحايل على الوصول الى كراسى الحكم ، وكانت هناك مجالس نيابية تتكون من أغلبية رجعية ، تمثل تحالف الاقطاع مع راس المال المستغل ، لم يستطع صوت الشعب وسطها أن يرتفع أو أن يحقق أهـداقه .. فقد ظل الاقطاع فى تحكمه وسيطرته وبقيت سيطرة راس المالعلى الحكم ، ولم يخرج الاستعمار ، وظل القصر يتحكم ويفرض حمايته على أبناء الشعب .

لم تمثل المجالس النيابية التى عرفتها بلادنا قبل قيام الثورة ارادة الشعب الحقيقية فقد كانت الاحزاب هى التى تتولى ترشيح أعضائها ليمثلوا مصالح هذه الأحزاب الطبقية التى غالبا ما كانت تتعارض مع مصالح غالبية ابناء الشعبالممثلة فى الفلاحين والعمال ، ولذلك فقـد أثبتت تجربة الديمقراطيـة فى المجتمع الاقطـاعى

الرأسمالى فشلها الكامل حين انحرفت لتصبح تحت حكم فئة قليلة من الاقطاعيين والرأسماليين .

ولقد صور الميثاق واقع الشعب المصرى قبل ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ فى هذه العبارات المركزة :

« لقد كان الغزاة الاجانب يحتلون أرضه ، وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته. وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض الذلة والخنوع ، وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد ..

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته ..

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة بعضها مع بعض ضد الشعب ان القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة ، واجتذبتها الامتيازات الطبقية ، وامتصت منها كل قدرة على الصمود ، بل واستعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة.

وحدث الشىء نفسه مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل وكادت تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالايمان والعزة ، ومضى فى طريق الثورة مصمما على مجابهة الصعاب والاخطار والظلام عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الاعباء والتضحيات .. »

ولقد كتب الثوار الاحرار الذين قادوا ثورة الشعب سطورا ناصعة فى جيش الحرية فى ذلك الصباح ، ولم يكن معقولا أن تظل الحرية مثالا بعيد المنال على شعب تأصلت فيه جذور الحرية والديمقراطية أزمانا طويلة .

عقبات فى طريق الحرية

ويمكننا أن نشير الى الاسباب التى عاقت الحرية وأدت الى عدم قيام الديمقراطية السليمة فى مصر وهى :

أولا ـ الاستعمار :

الاستعمار الذى كان يمثل السيطرة الاجنبية ويستنزف خيرات الوطن ويزيف القيم الفكرية الاصيلة ، ويمسخ الديمقراطية، وينشر المفاهيم الغربية التى تخدم مصالح الغربيين وأعوانهم . ولقد نشأ الاستعمار نتيجة لانتشار الاحتكارات الرأسمالية التى تقوم عليها الرأسمالية الغربية وجوهرها استغلال عرق وكدح الجماهير العاملة لمصلحة فئة من الطبقة الفنية ، لم يكن من طبيعة هذا الاستعمار أن يمنح حرية أو ديمقراطية من يستغلهم .

ولقد حرم الاستعمار الشعب الثقافة والتعليم ، كما عمل على كبت الفكر الحر ، وتكميم الافواه ، وحبس حرية الصحافة ، وهذه كلها أسس للديمقراطية بوصفها مبدأ لا يمكن أن يتحقق دون حرية لقمة العيش أو دون حرية الفكر . ولقد كان وجود الاستعمار أكبر العقبات فى طريق الحرية والديمقراطية السليمة .

ثانيا ـ الاقطاع :

الاقطاع الذى تمثل فى وجود مساحات شاسعة من الارض الزراعية فى حوزة عدد محدود من الملاك مع سيطرة تامة على شئون هذه الملكية الزراعية للاقطاعى ، وتحكمه فى مصائر الفلاحين واستغلاله لهم ، واستمرار الانتاج الزراعى بطريقة بدائية نظرا لتفشى الجهل وانعدام الخبرة الفنية .

وقد انتهى الاقطاع كنظام فى أوروبا بتقدم التجارة واتساع المدن ، واكتشاف أجزاء جديدة من الارض ، وتغلب روح المقاومة ،

وظهور الاختراعات الجديدة ، فظهر النظام الرأسمالى الذى يعتمد على الانتاج الآلى ، وحرية التجارة ، وادارة المشروعات ، ومع هذا ظلت بعض مظاهر الاقطاع متفشية فى البلاد المتخلفة التى لم تدرك ما حققته أوروبا من تقدم .

وقد منح الافراد حق ملكية الارض فى مصر سنة ١٨٨١ وأقطع الخديوى أعوانه مساحات واسعة من أرض مصر ، وممن ذلك الوقت بدء سوء توزيع الثروة والدخل وتفكك المجتمع الى طبقتين متنازعتين ، متناقضتين فى الاهداف والمصالح .

وكان كبار الاقطاعيين هم أقرب الناس الى مهادنة الاستعمار وابتلاع المكاسب ثمنا لتهاونهم فى قضية الاستقلال ، وكانوا هم الذين قبلوا المناصب واستمرءوا التعاون مع الاجهزة التى خلفتها الادارة الانجليزية فى مصر فشكلوا مع هذه الادارة قوة تحجب العدالة والديمقراطية لان الديمقراطية السليمة كانت تعنى القضاء على مصالحهم ، ومكاسبهم الطبقية ، ولذا كان القضاء على الاقطاع من المبادىء الأساسية للثورة ..

ثالثا ــ الرأسمالية :

وقد اقترنت تصفية ثورة عام ١٩١٩ بنمو الرأسمالية المصرية، والمعروف ان الرأسمالية تقوم على استغلال العمال وادارة المشروعات الحرة بهدف الربح ، كما أن تنافس المؤسسات الرأسمالية يؤدى فى النهاية الى الاحتكار، والزيادة الفاحشة للارباح تجعل الرأسماليين يزدادون غنى والعمال يزدادون فقرا ، كما أن الأزمات الدورية المصاحبة للنظام الرأسمالى تزيد من البطالة ومن تعاسة الظروف التى تتعرض لها الاغلبية الجماهيرية .

ولعل أخطر ما تتمخض عنه الرأسمالية هو سيطرة الرأسماليين على أجهزة الحكم وادارة دفة السياسة لمصالحهم . ولذا كان من مبادىء الثورة الأولى « القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم » .

وقد عملت هاتان الفئتان « الاقطاعية والرأسمالية » على تزييف الحياة السياسية فى مصر بالخضوع للاستعمار وللملك

وافساد الديمقراطية بوسائل شتى سبق أن أشرنا الى نماذج منها ..

وشكلت القوى الثلاث الاستعمار ـ والاقطاع ـ والرأسمالية تحالفا ضد مصلحة الشعب المصرى وضد حريته وكرامته ، تحالفا يقوم على استغلال ثروة هذا الشعب وعمل أبنائه الشرفاء ، ويحول دون وصول أصحاب المصالح الحقيقية الى مقاعد الحكم أو الى المجالس النيابية . ، وشغلت هذه القوى ، المتسلطة على مقدرات الثروة ومقدرات الحكم ، جماهير شعبنا بمهاترات حزبية عقيمة استهدفت المجد الشخصى والمصلحة الفردية .

الرواسب والعقد :

ان أخطر ما أدت اليه الاوضاع السياسية الشاذة قبل ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ هو مجموعة الانطباعات والرسوبات التى حفرت فى نفوس الكثيرين آلاما حادة ، وجعلت عددا من المواطنين الشرفاء ينزوون فى يأس قاتل ، ويميلون الى التشاؤم ، كما جعلت غيرهم يكرهون السياسة وكل ما يتعلق بها ، ودفعت بآخرين الى السلبية والانهزامية وتكوين صور مشوهة عن فكرة الديمقراطية .

ألم يكن الاقطاعيون الجهلاء هم الذين حاولوا اسقاط أستاذ الجيل لطفى السيد فى أحد الانتخابات لعضوية البرلمان عن طريق تشويه معنى الديمقراطية لدى الناخبين عندما أدخلوا فى روع الفلاحين أن لطفى السيد ينادى بالديمقراطية ، وهذه معناها تبادل النساء فى اباحية مطلقة ؟

لقد أدت تلك الفترة الحالكة التى سيطر فيها الاستعمار والرجعية الى أحزان هائلة وقنوط من الاصلاح ، وانتشرت معانى الخنوع وكادت تقضى على كل أمل فى النهوض لولا أصالة هذا الشعب وتمسك أبنائه بالقيم الانسانية الخالصة التى ورثوها ...

وقد وصف الرئيس جمال عبد الناصر هذه الناحية من حياة الشعب المصرى قبل الثورة فقال :

« ما من شعب وقع فريسة للاستغلال والتضليل والتغرير

مثل شعبنا .. لقد كان الاعتقاد السائد قبل الثورة هو أن لافائدة ..

يبقى المحتل ولا فائدة ..

وتحتكر خيرات البلد ولافائدة ..

وتنهب ثرواته وتبعثر ولا فائدة .

حتى لقد وصل الامر الى حد أن احترقت عاصمة مصر .. واندلع اللهب فيها ولا فائدة .. »

ان هذه الرواسب العقيمة تكونت فى النفوس على فترات طويلة بحيث أصبح لها جذور فى سلوك الكثيرين ، وفى اتجاهاتهم الفكرية ، وادت من ناحية أخرى الى انفصال شديد بين الحكام والمحكومين وكراهية لاولئك الذين يتولون شئون الحكم والادارة، وخوف من الجهر بالرأى ، أو ابداء النقد ، والتواء فى المعاملات وانغلاق على النفس وسلبية ازاء الاحداث ولا مبالاة شديدة بمجريات الامور وعدم ثقة فى النفس أو فى الآخرين ، بل وخوف من الديمقراطية ذاتها .

وأوشك الذين طال بهم البقاء فى ظلام الطغيان أن تبهر أعينهم الاضواء الشديدة للثورة التى فتحت باب الامل على مصراعيه نحو الحرية والديمقراطية ..

ولانزال حتى وقتنا الحاضر نعانى من جراء تلك الرواسب والعقد التى تكونت فى تلك الفترة وتراكمت لمدد طويلة . وان اعادة تكوين المفاهيم السليمة للديمقراطية وازالة هذه الرواسب بالتوعية وبالتربية السليمة وممارسة الاساليب الديمقراطية فى العمل والقيادة ليس من اكبر واشق المهام التى يضطلع بها الاتحاد الاشتراكى العربى بوصفه التنظيم الجماهيرى الذى يتعين عليه تصحيح أوزار الماضى وفتح الطريق للمستقبل الديمقراطى على هدى ميثاق العمل الوطنى والتفاعل الخلاق بين النظرية والتطبيق

الثورة والديموقراطية

ويمكننا أن نلخص الخطوات التى قامت بها الثورة من أجل ديمقراطية سليمة فننوه بأنه فى مواجهة تزييف حـرية الشعب المصرى وارادته قبل عام ١٩٥٢ :

ـ صدر قرار حل الاحزاب السياسية فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ وأعلنت فترة انتقال مدتها ثلاث سـنوات ، والغى النظام الملكى فى يونيو من العام نفسه سنة ١٩٥٣ .

ـ فى نهاية هذه الفترة أعلن دستور يناير سنة ١٩٥٦ ، وفى يونيو سنة ١٩٥٦ تم الاستفتاء على الدستور والجمهوريةالرياسية ومنح الشعب ثقته للرئيس جمال عبـد الناصر بأغلبية ٩ر٩٩٪ وافتتح الرئيس أول مجلس للامة فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٧ .

ـ وفى ٢١من فبراير سنة ١٩٥٨ تم الاسـتفتاء فى كل من سورية ومصر على الوحدة بين الاقليمين واختيار الرئيس جمـال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وفى مارس من العام نفسه أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة .

ـ وفى العيد الأول للوحدة فبراير سنة ١٩٥٨ تقرر أن ينظم الاتحاد القومى جميع أفراد الشعب فى الاقليمين بطريقة ديمقراطية وتكونت القاعدة الشعبية فى الاقليمين فى يوليو سنة ١٩٥٩ ..

ـ وفى يوم السبت ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ وقع الرئيس قانون نظام الادارة المحلية ليطبق فى اقليمى الجمهورية . وفى ٩من يوليو سنة ١٩٦٠ افتتح الرئيس اول مؤتمر للاتحاد القومى فى الجمهورية .

ـ وفى يوم الخميس ٢١ من يوليو سنة ١٩٦٠ افتتح الرئيس اول مجلس أمة للجمهورية العربية المتحدة .

– وفى يناير سنة ١٩٦١ طلب سيادته الى أعضاء المجلس تكوين لجنة لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

– وفى يوليو سنة ١٩٦١ صدرت مجموعة القوانين والقرارات الاشتراكية التى غيرت من هيكل البناء الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق التوازن والرفاهية .

– وفى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ قامت الحركة الانفصالية الرجعية فى سورية وترتب عليها اعادة تشكيل حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

– وفى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أصدر الرئيس بيانا تضمن خطوات هامة فى اتجاه التنظيم الديمقراطى ، ويقضى بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى لتدرس الطريقة التى يتم بها تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تمهيدا لاجراء الانتخابات العامة لتكوين التنظيمات الشعبية وتكوين مجلس نيابى ووضع الدستور الدائم ..

– وقد اجتمعت اللجنة التحضيرية فى نوفمبر سنة ١٩٦١ واستغرقت اجتماعاتها ثمانى عشرة جلسة انتهت برفع قراراتها وتوصياتها للرئيس جمال عبد الناصر بشأن :

١ – تحديد ماهية القوى الشعبية وطرق تمثيلها فى المؤتمر .

٢ – العزل السياسى لقوى الرجعية والانتهازية .

– وفى يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار من رئيس الجمهورية بشأن انتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى بدأ اجتماعاته فى يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ حيث قدم السيد الرئيس لأعضائه مشروع ميثاق العمل الوطنى ومشروع التنظيم الشعبى الجديد . فأقرهما المؤتمر بالاجماع .

لكن كيف تطورت الأمور على هذا النحو ؟؟

وما الضرورة التى أدت الى قيام تنظيم شعبى جديد يعمل بناء على مبادىء الميثاق كدليل يهتدى به ..

ان لذلك جذورا تمتد الى الايام الاولى للثورة التى حرصت على تنفيذ مبادئها الستة بطرد الاستعمار ، والغاء الملكية ، وتطبيق الاصلاح الزراعى للقضاء على الاقطاع ، ومحاولة تنظيم الاقتصاد المصرى لمنع الاحتكار الرأسمالى وسن قوانين العمل وكسر احتكار السلاح لاقامة جيش قوى ، والتزام سياسة الحياد الايجابى ورفض الاحلاف العسكرية والدعوة الى السلام والتعاون الدولى.

ولقد أدت هذه السياسة الى صدام مع القوى الاستعمارية التى رفضت تمويل مشروع السد العالى وشنت حربا عدوانية مع اسرائيل فى أعقاب تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ .

وانتهت هذه الفترة بهزيمة الاستعماريين المعتدين وانسحابهم مع حليفتهم اسرائيل من غزة ، وفى أعقاب ذلك الانتصار بدأ الشعب المصرى مرحلة جديدة من حياته .

المرحلة الجديدة :

أهم ما تميزت به هذه المرحلة التى بدات من عام ١٩٥٧ هو العناية الشديدة بارساء دعائم الاقتصاد المصرى ، وتنظيم الصناعة، وزيادة الانتاج ، وتحسين أنواعه وكل هذا ضرورى وأساسى فى التحول الاشتراكى .

ومنذ بداية هذه الفترة ظهرت الاشتراكية باعتبارها حلا حتميا لمشكلات الشعب العربى فى مصر بعد تراجع الاستعمار عنها فى سنة ١٩٥٧ . وبعد الحصار الاقتصادى وهزيمة الحصار الاقتصادى كان من الواضح ان دور الثورة الاجتماعية قد حان . . « الثورة السياسية حققت نصرا كبيرا ، حققت نصرا كبيرا بأنها أخرجت الانجليز نهائيا ، أخرجت الانجليز مرتين ، فى الجلاء وبعد العدوان على بورسعيد ، ثم أعادت فتح قناة السويس ، ثم أممت معظم المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر . . »

بدأنا فى سنة ١٩٥٧ نتكلم فى الاشتراكية ، وندعو للاشتراكية، وبدأنا فى سنة ١٩٥٧ نرفع شعار اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى ، لم نكن قد رفعنا هذا الشعار من قبل .

فى سنة ١٩٥٧ بدأنا نركز على هذا الشعار . وقلنا : ان معركة العدالة الاجتماعية هي معركة من أجل العدل ، من أجل الكفاية .

وكان رأينا انه اذا كان للحرية السياسية مفهوم أن يكون المواطن الحق فى تقرير مصير وطنه فالحرية الاجتماعية معناها ان يكون للمواطن الحق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص » (١) .

وقد تمخضت أحداث تلك الفترة ، الى جانب التنمية الاقتصادية وظهور الاشتراكية ، عن تجربة الوحدة بين مصر وسورية فى فبراير سنة ١٩٥٨ .

وكانت هذه الوحدة أملا عزيزا اهتزت له أفئدة العرب فى كل مكان ، وقد اعتبرت بداية لوحدة عربية شاملة تجمع شمل العرب وتحرر الاقطار العربية من كل أثر للسيطرة الاجنبية والاستغلال الداخلى .

وقد ظهرت مقدمات الوحدة فى التضامن الشامل الذى أظهره الشعبان فى مختلف المناسبات ، وتجلى ذلك بصورة رائعة فى أثناء الاعتداء الفاشم على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وفى أثناء محاولة الاعتداء التركى على شمالى الاراضى السورية فى سنة ١٩٥٧ .

ان الوطن العربى وطن متحد ولم ينقسم الى دول وأقطار الا بالقهر وبسلطة الاستعمار ... بسيول المغول أو المماليك او العثمانيين أو المستعمرين الغربيين .

وكلما تحرر بلد عربى تكسرت الحدود المصطنعة واقترب الاخوة الذين باعدت بينهم ظروف خارجة عن ارادتهم ، ولقد كان استقلال العرب واتحادهم وجهان لحقيقة واحدة ...

ولقد كان ميلاد الجمهورية العربية المتحدة انتصارا للشعوب ضد أعدائها من قوى الاستعمار والرأسمالية العالمية والصهيونية .

---

(١) من خطاب سيادة الرئيس فى اللجنة التحضيرية فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ .

ولقد تمثلت فى قيامها صورة رائعة لارادة الشعوب الحرة التى تقاوم الظلم والطغيان وتسعى الى الخير والسلام .

اعلان الوحدة :

أعلنت الوحدة فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ ، وفى ٥ من فبراير من العام نفسه ألقى بيان مشترك فى مجلس الأمة المصرى ، وفى مجلس الامة السورى تضمن المبادىء الانتقالية التى تقوم عليها الوحدة .

– وفى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ ظهرت نتائج الاستفتاء على الوحدة ، وعلى رياسة الجمهورية ، وأعلنت موافقة الناخبين على وحدة مصر وسوريا بأغلبية ١٢٨ر١٠٢ر٦ صوتا مقابل ٢٤٧ صوتا. كما أعلنت موافقة الناخبين على انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ١١٦ر١٠٢ر٦ صوتا مقابل ٢٦٥ صوتا وأعلن الدستور المؤقت فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ مكونا من ٧٣ مادة وشكلت الحكومة الجديدة وكانت تضم أربعة نواب للرئيس وثلاثين وزيرا .

فى أعقاب الوحدة :

وصدر قانون بحل الاحزاب وقانون الاصلاح الزراعى والغاء قانون العشائر فى الاقليم الشمالى ، وانطلقت القومية العربية عملاقة وشغلت الجمهورية الجديدة بالمسائل الآتية :

– القضاء على مشكله الارض فى الاقليم الشمالى .

– السد العالى .. الوادى الجديد .. مشروع الغاب .

– معركة التصنيع فى الاقليمين على الاسس الاشتراكية التعاونية .

– بناء الحياة الديمقراطية على القواعد الشعبية وتدعيم الحكم المحلى .

وبدأت محاولات جادة للعمل البناء فى كل من الاقليمين وبحث

سيادة الرئيس مع السادة نوابه والسادة الوزراء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليمين من أجل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . وقفزت أرقام الميزانية الانتاجية لعام٥٩/١٩٦٠ الى أكثر من الضعف فوصلت فى الاقليم الجنوبى الى ٩٨ مليون جنيه ، وفى الاقليم الشمالى الى ١٨٦ مليون ليرة ، وبدأت الانتخابات العامة لقواعد الاتحاد القومى فى يوليو ١٩٥٩ .

وبدأت الاتجاهات الاشتراكية تعرف طريقها فى كل من الاقليمين فوزعت سندات تمليك الاراضى الزراعية فى الاقليم الشمالى فى أكتوبر من العام نفسه وفى فبراير سنة ١٩٦٠ أذيعت نتائج انتخابات اللجان التنفيذية للاتحاد القومى بالاقليم الشمالى ، وفى مارس اجتمع سيادة الرئيس بممثلى الشعب والوزراء التنفيذيين فى الاقليم الشمالى لدراسة خطة التنمية وتنفيذ المطالب الشعبية بالاقليم .

اما فى الاقليم الجنوبى فقد صدر قانون تأميم البنك الاهلى وبنك مصر فى فبراير سنة١٩٦٠ومن ناحية أخرى صدرت قرارات تنظيم الاستيراد ومنحت الاولوية للسلع الانتاجية والمواد اللازمة للتصنيع ، كما صدر قانون تنظيم الادارة المحلية ليتولى الشعب سلطاته بوساطة مجالس المحافظات والمدن والقرى .

الاتحاد القومى وخطة التنمية :

وفى يونيو من عام ١٩٦٠ انعقد المؤتمران العامان للاتحاد القومى على مستوى الاقليم فى كل من القاهرة ودمشق وأصدرا قراراتهما ، ثم عقد المؤتمر العام للاتحاد القومى فى ٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ ، وافتتحه سيادة الرئيس بخطاب جامع صنف فيه الثورة التى خاضها الشعب العربى فى هذا البلد العربى ، فهى ثورة وطنية ، ومنها خرجت عقيدة الحياة كطريق للسلام .. وهى ثورة قومية ومنها خرجت عقيدة القومية العربية كطريق الى الوحدة وهى ثورة اجتماعية ، ومنها خرجت عقيدة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية كطريق الى العدالة الاجتماعية .

وتحدث الرئيس عن العمل السياسى ، وكيف يمارس الشعب

سلطته ، وتناول موقفنا من الدول ، وموقف الدول منا ، وعرض للانتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وترجم لممثلى الشعب الحقائق الى أرقام ، وتكلم عن الاتحاد القومى ومسئولية أعضاء المؤتمر .

واختتم المؤتمر جلساته باعلان قراراته مؤكدا ايمان الشعب بقوميته العربية وتصميمه على النضال فى سبيل تحقيق أهدافه بتحرير أرض الوطن العربى ، وايمانه بأن الوحدة التى تمت بين مصر وسوريا انما هى طليعة الوحدة العربية الشاملة .

كما ناشد المؤتمر دول العالم لكى تؤيد الحركات التحررية فى أنحاء العالم العربى وأكد ايمانه بسياسة السلام والحياد والتعاون الدولى واستنكار التجمعات والاحتكارات العالمية التى تستهدف استنزاف موارد الشعب .

ورأى المؤتمر أن أسلوب التخطيط قاعدة الانطلاق الثورى لبناء المجتمع على أساس من العدالة ورفع مستوى المعيشة وتقليل الفوارق بين الطبقات ، وأيد مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس المبادىء الاشتراكية ، كما اعتمد الخطة الخمسية لكل من الاقليمين .

وقرر المؤتمر العمل على تطبيق المبدأ الاشتراكى الديمقراطى التعاونى فى مختلف قطاعات الحياةالاقتصادية والاجتماعية وضرورة تعميقه لنضمن اقتصادا ينمو بسرعة وبشكل متوازن لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة ، كما قرر دعم الوحدة الاقتصادية بين الاقليمين وتنسيق التشريعات المالية والنظم الاقتصادية والضريبية فى كل منهما ..

ونوه المؤتمر بأهمية الصناعة فى الحياة الاقتصادية باعتبار التصنيع ضروريا وحاسما من أجل التطوير الاقتصادى والاجتماعى ، كما أشاد المؤتمر بالمركز الخاص الذى أفرد للصناعة فى الخطة الخمسية للتنمية ، ورأى تشجيع اقامة الجمعيات التعاونية والتوسع فى الصناعات الريفية .

وأشاد المؤتمر بما ينطوى عليه تطبيق قانون الاصلاح الزراعى

فى الجمهورية من أثر بالغ فى القضاء على الاقطاع ، ورسم معالم الطريق الاشتراكى ، كما اعلن المؤتمر ان البدء بتنفيذ مشروع السد العالى ، ومشروع الفرات والخابور يعتبر نقطة تحول أساسيه فى حياة الشعب ودعامة قوية فى صرح الاقتصاد القومى •

وأشاد المؤتمر بالتعاون باعتباره من أقوى الدعامات التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى على أساس المحبة والتضامن — لا على الصراع الطبقى — كما رأى المؤتمر توجيه التعاون حتى يصبح الوسيلة المثلى لدعم الروح الاشتراكية الديمقراطية •

وأشاد المؤتمر بمبادىء التكافؤ الاجتماعى التى كفلها الدستور المؤقت باعتبارها أساسا لدعم المجتمع وتأمين المواطنين فى ظل حياة تسودها الرفاهية والعدالة الاجتماعية ونادى بضرورة وأهمية تطبيق المبادىء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فى مجال الخدمات بما يكفل عداله توزيعها التوسع فيها ••

وعلى هدى هذه القرارات أخذت الجمهورية العربية المتحدة فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل من الاقليمين ، واجتمع مجلس الأمة فى يوليو سنة ١٩٦٠ ، وفى يناير سنة ١٩٦١ توجه اليه سيادة الرئيس يطلب تكوين لجنة لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة •

وكان عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ عاما حاسما فى حياة الجمهورية اذ تبين عند تنفيذ الخطة الخمسية ان ثمة عقبات فى طريق التنفيذ نتيجة لتسرب الانتهازية الى صفوف الاتحاد القومى ووجود بقايا سيطرة لكبار الرأسماليين على بعض المنشآت الاقتصادية وبات من المحتم الاسراع بتنفيذ الخطة ومجابهة الاحتياجات الجماهيرية المتزايدة •• ويتحدث سيادة الرئيس عن مشكلات تلك الفترة التى كانت تعوق التقدم الاشتراكى فيقول :

« الرجعية أقلمت نفسها ، وحينما أتكلم عن الأقلمة فالرجعية المعاصرة أو الرأسمالية المعاصرة شاطرة جدا انها تؤقلم نفسها وفقا لطبيعة العصر » •

بعد سنة ١٩٥٧ رفع الرجعيون يفط اشتراكيتهم وفعلا هم

أصلهم بيكسبوا من زيادة الانتاج ، واحد رجعى أو رأسمالى مستغل او اصلا اقطاعى تلاقيه عامل جوابات ومعلق يفط فى الاشتراكية وكلام .. ليه . ؟ . طالما الاشتراكية يفط بس هم مبسوطين..

بعد كده بدأ الانحراف انحراف ازاى ؟ ... بقى فيه قطاع عام وقطاع خاص فالقطاع العام عايز يكسب ، الرأسمالية المستغلة تريد أن تربح مش الربح الحلال اللى مفروض انهم يكسبوه ولكن الربح الحرام .

فى سنة ١٩٦٠ أنا كنت أشعر ان احنا يمكن الدفع الثورى غير قائم . الثورة بدأت تتعثر . الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ ، وبدأت تتهرب وتتسلل الى الصفوف والأمثلة كانت أمامى واضحة ، وكانت أمامى باينه ، كان الخطر فى ايه ؟ الرأسمالية المستغلة والرجعيه .. توشك أن تجند الثورة الوطنية أو تلم الثورة الوطنية لحسابها الخاص . وكنا بنقابل ده هنا طبعا فى مصر ، وكنا متعثرين فى ايه اللى بنعمله ، لأنه كان عندنا فى مصر غير الظروف اللى كنا فيها فى سورية .. واحنا أجلنا حاجات كتير بالنسبة لمصر لا لاننا كنا بنقول ايه تأثير ده بالنسبة لسوريا ، وكنا بنعطل الاجراءات اللى ممكن تتخذ ولكن كنا فى نفس الوقت بنجد أن الرجعية هنا بتتسلل وتبدأ تأخذ موقف على درجة كبيرة من الخطورة ..

بنبص فى الاتحاد القومى بنلاقى الرجعية هى المتصدرة فى الاتحاد القومى .. بنبص فى التجارة أجد الرجعية متصدرة فى التجارة .. (١)

استغلت الرجعية اذن حاجة الجماهير الى التصنيع ، واستغلت سماحة المبادىء الاشتراكية السليمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، واستغلت امكانية الاشتراك فى الاتحاد القومى وفى الجمعيات التعاونية ، وبدأت تعرقل الاتجاهات الاشتراكية ، وكان على القيادة الثورية الواعية أن تواجه هذا الموقف ولذا أصدرت القرارات والقوانين الاشتراكية (عام ١٩٦١) من أجل القضاء على الانتهازية،

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى اللجنة التحضيرية يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وانهاء سيطرة بقايا الرجعية ، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وهى جوهر الديمقراطية ، وقد نصت هذه القرارات الاشتراكية على اشراك العمال والموظفين فى أرباح الشركات والمؤسسات وفى ادارتها ، كما وضعت حدا أقصى للمرتبات والاجور ، وفرضت ضريبة تصاعدية عليها ، ووسعت هذه القرارات من سيطرة القطاع العام على وسائل الانتاج فأممت ١٤٩ شركة واشترك القطاع العام فى ٩١ شركة أخرى بنسبة ٥٠٪ من رأس المال ، وحددت ملكية الفرد فى ١٥٩ بما لاتزيد قيمته من الاسهم عن ١٠,٠٠٠ جنيه وعدل قانون الاصلاح الزراعى بحيث أصبح الحد الاقصى لملكية الاراضى ١٠٠ فدان وصدر قانون بمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة .. وقانون آخر بتحديد ساعات العمل ب ٤٢ ساعة اسبوعيا على ألا يجوز للعامل أن يعمل فى أكثر من مؤسسة واحدة .

وتعتبر هذه القوانين مرحلة أساسية فى تطور الاشتراكية العربية نحو ديمقراطية سليمة وهى تمثل حلولا جذرية للمشكلات التى واجهت الجمهورية العربية المتحدة فى ذلك الوقت كما تعتبر ردا حاسما على تسلل الانتهازية وضربة قاصمة لبقايا الاستغلال وهى تمثل قاعدة أساسية للاشتراكية العربية من حيث تحديدها لقسمات النظام الاشتراكى وأسلوبه واتاحتها الفرصة لاجراءات ثورية جديدة قال عنها سيادة الرئيس :

« ان هناك ثورة اجتماعية وهذه هى النقطة الاساسية بدأت اساسا سنة ١٩٦١ بعد ثورة سياسية سنة ١٩٥٢ هذه الثورة الاجتماعية لم يكتمل لها النجاح حتى الآن ولم تصل الى أهدافها كاملة ، ولكنها فى أول الطريق ، طريق تحقيق العدالة الاجتماعية طريق ازالة الفوارق بين الطبقات ، طريق الفرص المتكافئة ، طريق التنمية الذى عبرنا عنه اجمالا بالكفاية والعدل . اذن نحن فى أول خطوة فى الثورة الاجتماعية ، وهذه الخطوة لابد أن تتلوها خطوات حتى تكون هناك عدالة اجتماعية » .

وقد كانت هناك خطوات أخرى تمثلت فى تحديد الضريبة على العقارات المبنية والغاء ضريبه الدفاع على الايراد العام ،

وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتعديل بعض احكام قانون نظام الادارة المحلية ، وتخفيض ايجارات المساكن وتخفيض رسوم القيد والامتحانات بالجامعات والمدارس ..الخ.

ان هذه القوانين تمثل تطورا فى الاشتراكية العربية من حيث الجوهر ، ومن حيث الإسلوب فمن حيث الجوهر هى اجراءات ثورية تنصب على هيكل البناء الاقتصادى والاجتماعى من أجل اعادة التوازن وليست مجرد اصلاحات .. ومن حيث الاسلوب تمثل عدولا عن فكرة تذويب الفوارق الطبقية ببطء . كان أساوبها حاسما وسريعا ، وشاملا ، ولقد قضت تماما على الوهم القائل بامكانية التحول الاشتراكى مع وجود رأسمالية كبيرة أو بقايا اقطاع وأثبتت التجربة أن الرجعية وهى من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه لتسلب النضال الشعبى ثمراته الاجتماعية

لقد وسعت هذه الاجراءات الثورية العظيمة قاعدة الملكية الزراعية ومنعت احتكار الارض وأممت الملكية الصناعية الثقيلة وبيوت المال ، وكرمت الطبقة العاملة ، وحددت الدخول العالية وقضت على مظاهر الاستغلال وسلطان الانتهازية ، وبدأت الفوارق الطبقية تذوب واتسع نطاق ملكية الشعب وتخلقت الملامح الاساسية للمجتمع الجديد ..

لقد كانت مجموعة هذه القوانين الاشتراكية خطا فاصلا بين الشعب وأعدائه ، وكان لها رد الفعل السريع فى ضم فلول الرجعية السورية الى الاستعمار وأعوانه الآخرين فى المنطقة العربية .

حماية المكاسب الشعبية

لم تكن التنظيمات الشعبيه أو الاجراءات التى اتخذت بعد الانقلاب الرجعى فى سوريا وليدة لهذا الانقلاب ، ولكنها فى الدرجة الأولى وليدة الأوضاع الجديدة التى خلقتها قوانين يوليو العظيمه ، ولو بقيت الاشتراكية مجرد شعار لما تحرك اذناب الاستعمار .

وقد اقتضت ظروف تلك المرحلة :

(أ) اعادة تشكيل حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وقد تم ذلك فى ١٨ من أكتوبر عام ١٩٦١ وتألفت الوزارة الجديدة من خمس وعشرين وزيرا منهم خمسة نواب لرئيس الجمهورية .

(ب) الغاء القوانين التى صدرت عام ١٩٦٠ بشأن تكوين مجلس الأمة وتحديد عدد اعضائه ، وقد تم ذلك وانهى قرار الرئيس الصادر فى الثامن من نوفمبر عام ١٩٦١ مهمة مجلس الأمة .

(جـ) ضرورة العمل على تأمين الثورة الاجتماعية ، وحماية مكاسب الشعب ، وتحديد مسئولية فئاته وأفراده فى معركة بناء الوطن والمواطن وتحريرهما وفى معركة الوصول بهما الى ديمقراطية حقيقية .

لقد كانت قرارات وقوانين عام ١٩٦١ الاشتراكية تمثل تحولا أساسيا نحو الاشتراكية فاذا سلمنا بآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونظام الحكم وشكل الديمقراطية يصبح من الضرورى اجراء تعديلات لتوسيع قواعد الديمقراطية لكى يتسلم عبء التخطيط والتنفيذ والمراقبة أصحاب المصالح الحقيقية التى عبرت عنها القرارات الاشتراكية وكانت أولى الخطوات التى اتخذت نحو هذا الهدف الخطوة الديمقراطية التى تمثلت فى تكوين واجتماعات ونتائج اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

اللجنة التحضيرية

لقد كانت التجربه الديمقراطيه رائعة في هذه اللجنة عندما اجتمع فيها ٢٥٠ عضوا من مختلف القطاعات الشعبية في نوفمبر سنة ١٩٦١ ووقف سيادة الرئيس يتحدث في الاجتماع الاول معلنا « ان الثورة الاجتماعية لا يمكن أن تطبق بالاوامر والقوانين ولكن بالحرية الكاملة للشعب .. والديمقراطية الكاملة للشعب . والحرية تعنى حرية الكلام والنقد والاجتماع ولكى تتوافر الحرية الديمقراطية للشعب لا بد من عملية فرز وعزل للرجعية التى تملك سلاحى الأرض والمال » .

ولكن .. من الشعب ؟

انه يشمل كل الجماعات والفئات التى تعمل وتساند البناء الاشتراكى وتسهم فيه ..

وقال الرئيس : « يجب أن تعطى الفرصة للشعب ليجرب .. ويخطىء ويصحح الخطأ .

وأشار الى الثورة الثقافية ودور المثقفين فى المعركه ، وتحدث عن المعركة الانفصالية فى سورية وقيامها كرد فعل رجعى للثورة الاجتماعية التى أعلنت فى يوليو الماضى من أجل الملايين .. وتكلم عن الاخطاء والدروس المستفادة وأوضح خطورة مهمة هذه اللجنة التحضيرية فى توسيع القاعدة والقيادة الثوريتين واستمرار التطور الاشتراكى حتى ينتهى استغلال الانسان للانسان .. »

وقد تحملت اللجنة أمانة الخطوة الأولى التى مهدت لقيام التنظيم الشعبى الجديد ليتولى بدوره دفع عجلة الثورة الاجتماعية على أساس من الميثاق ، وكانت هذه المهمة غاية فى الدقة والخطورة بالنسبة لمستقبل المجتمع الاشتراكى ، وتشهد التجربة ان اللجنة أدت عملها بنجاح كبير مهتدية بتجربة العمل الثورى ، وبنتائج المعارك الشعبية ضد الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة .

وواجهت اللجنة بمهارة مشكلات الحرية والديمقراطية فى مرحلة بناء الاشتراكية على أساس عزل اعداء هذه الاشتراكية دون لف أو

دوران ، وحمايه العمل السلمى وتحديد مشكلات الفئات المتعارضة تمهيدا لحلها بتجريد الرجعية من أسلحتها ومنح الحرية ٠٠ كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب وان هذا يعنى اعادة الحقوق المسلوبة لأصحابها ووضع الامور فى نصابها ٠

وفى ضوء البيان الذى القاه الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الأولى يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بدأت اللجنة تمارس عملها ٠٠

مهمتها :

كانت مهمة اللجنة تنظيمية وتحضيرية ، ومع ذلك فقد كانت جميع الاتجاهات والافكار ممثلة فيها وقد اقتصرت جلسة الافتتاح على بيان سيادة الرئيس ، ثم بدأت مناقشة عامة فى الجلسة التالية حول ماهية الشعب والقوى الاصيلة الممثلة له ، وشكلت بعد ذلك لجنة فرعية لدراسة المناقشات وتقديم مقترحاتها ، كما شكلت لجان فرعية لدراسة تمثيل فروع القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى ، وعرضت كل هذه الدراسات على لجنة التنسيق التى صاغتها وقدمتها لاعضاء اللجنة العامة لاقرارها ، ثم رفعتها لسيادة رئيس الجمهورية

كما دارت مناقشة حول مهمة اللجنة الخاصة بأن تحدد ماهية قوى الشعب الحقيقية ، ومن أعداء الشعب وكيف يمكن عزلهم ؟ وكيفية عقد المؤتمر الوطنى ؟ وكيف تمثل القوى الشعبية فيه ؟ وعلى أى أساس ؟ ومانسبة كل قطاع من قطاعات القوى العاملة فى البلاد ؟٠

دارت المناقشات والقيت البيانات الوطنية الحارة والاحصائية المتزنة واستطرد الاعضاء فتحدثوا عن مآسى الماضى ، وتكلموا عن الواقع ، وأفاضوا فى مفهوم الحرية والديمقراطية ومعنى الاشتراكية٠ وكان رائعا جدا أن يشترك رئيس الجمهورية فى مناقشة الاعضاء وسماع مقترحاتهم والتعقيب على كلمات بعضهم (١) ٠

---

(١) تراجع مضابط جلسة اللجنة التحضيرية وبنوع خاص الاعداد التى تضم مناقشة السيد الرئيس مع خالد محمد خالد والدكتورة بنت الشاطىء ومناقشات الدكتور زكى نجيب محمود حول تمثيل الطلبة ٠٠٠ الخ ٠٠

القوى الشعبية :

انتهت اللجنة الى اعتبار هذه القوى الثمانى قوى شعبية يمكن تمثيلها فى المؤتمر وهى : الفلاحون والعمال • الرأسمالية الوطنية • النقابات المهنية • هيئات التدريس بالجامعات • موظفو الحكومة • الطلاب • القطاع النسائى •

العــزل :

عرفته اللجنـــة بأنه الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب فى جميع التنظيمـات السياسية والنقابية على أن يكون مقصورا على شخصية المعزول ولا يمنعه ذلك من التمتع بالحقوق المدنية الأخرى وجعلت العزل نوعين :

١ ـ عزل خاص بأعداء الاشتراكية •

٢ ـ استبعاد من تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة مع مصالح غالبية الشعب •

واعداء الاشتراكية هم كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن أو عاون أجنبيا أو استغل نفوذه للاثراء على حساب الشعب او أفسد الحياة السياسية ، ويعتبر أفراد الأسرة المالكة وأصهارهم من أكبر أعداء الاشتراكيه •

أما الذين يستبعدون بسبب تعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة الشعب فهم :

١ ـ كل من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قـــانون الاصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ •

٢ ـ كل من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لســنة ١٩٦١ على الا يدخل فى التقدير ملكية الاراضى البور أو الصحراوية •

٣ ـ العناصر الرجعية ، او المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشر آلاف جنيه •

٤ ـ الذين فرضت على أموالهم الحراسة الادارية والذين صدرت قرارات باعتقالهم لاسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦١ ٠

٥ ـ كل من ثبت اشتراكه فى افساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لقيادة الرأى العام وتوجيهه عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتوسيع الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو اشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل او الخارج ٠

٦ ـ كل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية أو التعاونية أو فى الغرف التجارية أو الاتحادات لتحقيق نفع خاص أو لافساد المبادىء التى تقوم من أجلها هذه المنظمات ٠

وقد استغرقت أعمال اللجنة التحضيرية ٣٧ يوما وحضر سيادة الرئيس أربعا من جلساتها وتفرع من اللجنة العامة سبع لجان فرعية وكانت مناقشاتها مثار اهتمام بالغ فى الجمهورية ومثار تعليقات كثيرة من العالم العربى باعتبارها تجربة فريدة لممارسة الحرية الديمقراطية ٠

وقد أنجزت اللجنة مهمتها بنجاح منقطع النظير وسجلت فهما عميقا للثورة الاشتراكية العربية وكانت اجتماعاتها مقدمة تبشر بالخير والنجاح للتجربة الجديدة فى وطننا ٠

وبعد أن أتمت اللجنة أعمالها فى الجلسة الأخيرة يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ رفعت قراراتها الى السيد رئيس الجمهورية ٠ وقد أصدر سيادته فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٢ قرارا جمهوريا بدعوة الناخبين لانتخاب المؤتمر الوطنى مكونا من عشر مواد ، وحدد موعد انتخابات كل هيئة من الهيئات الشعبية التى تقرر أن تمثل فى المؤتمر الوطنى وقد بلغ عدد أعضائه ١٧٥٠ عضوا ٠

المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

عقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية اول اجتماع له فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، وقد

تمثل فيه التحـــالف الوثيق بين قوى الشعب العاملة للاتفاق على أهداف العمل الجماعي وأسلوبه ، وكانت مهمته تنحصر فى :

أولا – اقرار ميثاق العمل الوطني كدليل فكرى للأمة ٠

ثانيا – اقرار التنظيم الشعبى ليتولى حماية مكاسب الشعب وتمارس الجماهير فى اطاره العمل الاشتراكى الديمقراطى على هدى الميثاق ٠

فى هذا الاجتماع الأول قدم سيادة الرئيس مشروع الميثـاق الوطنى ، وقد تضمن الميثاق تحليلا للواقع العربى وطبيعه النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وبين الظروف التى حتمت ثورة ٢٣ من يوليو الشاملة وأكد أهمية الاجراءات الثورية التى اتخـذت ونوه بصفة خاصة بقوانين يوليو الاشتراكية ورسم قواعد التحالف بين القوى الشعبية وبين ضرورة الاشتراكية وحتميتها وأســاليبها وخصائصها كما حلل معنى الديمقراطية ووضع الضمانات الكـافية لتحقيقها وفتح الطريق أمام قوى الشعب لتتعرف على واقعها وتطوره بما يتلاءم مع قيمها وتاريخها واحتياجاتها ٠

وقد أقر الميثاق جميع التشريعات الاشتراكية السابقة عليه وطورها (على سبيل المثال لا الحصر فان قوانين الإصلاح الزراعى السابقة قد انتهت بوضع حد على الملكية الفردية الزراعية لا يتجاوز مائة فدان فنص الميثاق على أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلهـا (الأب – الأم – والأولاد القصر) حتى لاتتجمع ملكيات كبيرة مرة أخرى فتسمح بنوع من الاقطاع ٠

هذا فضلا على ان الميثاق قد نص على ان تطوير هـذه الاسس امر مفوض للشعب ممثلا فى مؤتمره الوطنى ، وفى تنظيماته الشعبية المقبلة ومجالسه النيابية ٠

وبعد الجلسة الأولى للمؤتمر دارت مناقشات واسعة النطاق خارج المؤتمر وداخله حول مبادىء الميثاق ، وتلقت الامانة العـامة للمؤتمر عددا من الاستفسارات والاسئلة بلغ نحو ٩٠٠ سؤال تولى الرد عليها السيد الرئيس فى جلسة ٢٦ من مايو ، فأوضح سيادته ان الميثاق مبادىء عامة واطار للعمل وأن تذويب الفوارق بين الطبقات

ليس يعني تذويب الفوارق بين الإفراد ، وانما هو يعني ايجادفرصة مكافئة لكل فرد في هذه الامة دون وسباطة ٠٠ وتذويب الفوارق الطبقية معناه ايجاد مجتمع فيه عدالة اجتماعية ٠٠ ولهذا يجب أن يسقط تحالف الاقطاع والرأسمالية ويجب أن تجرد الرجعية من كل أسلحتها حتى لاتضرب مكاسبنا ٠٠٠ هذا ما نعنيه بتذويب الفوارق ولم يخطر ببالى ان نصنع الناس مثل علب الكبريت لأن هذا غير ممكن ، فالناس متفاوتون فى المواهب والقدرة على العمل ٠

ثم أخذ الرئيس يشرح بعد ذلك معنى تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪

ان العمال والفلاحين باعتبارهم العنصر الانسانى والقوى البشرية كانوا يعانون من الاستغلال وكانوا محرومين من كل شيء ٠٠ هذه الطبقة ظلت محرومة آلاف السنين ٠٠ وكانت الطبقات الرجعية صاحبة كل شيء ، ونريد اليوم ان نعيد اعتبار هذه الطبقة المحرومة ، فهى صاحبة فى التغيير الثورى ، وهى التى ستحمى البناء الاشتراكى من أى تسلل رجعى أو اقطاعى ووجهة نظرى مبدئيا أن نعطى ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجلس النيابى أعلى سلطة فى الدولة ٠

ـ وتكلم الرئيس عن الديمقراطية السليمة فوصفها بأنها ديمقراطية الشعب العامل كله وان حرية الخبز هى ضمان لحرية الانتخابات لأن الذى لايجد العشاء سيبيع صوته بخمسة قروش ٠٠ فالحرية لاتتحقق لمجرد وجود البرلمانات ، ولا يمكن أن تكون هناك حرية ولا ديمقراطية الا اذا تحرر الفلاح والعامل من الاقطاع والرأسمالية وأمنا له رغيف العيش ٠

ثم شرح سيادته معنى القيادة الجماعية التى تستهدف حماية الشعب من النزوات الفردية ومن طغيان الفرد وفرق بين الاشتراكية العربية وبين الاشتراكية الماركسية اللينينية ٠٠ وشرح معنى المساواة بين المرأة والرجل فى اطار العقيدة الدينية وأوضح أن الاتحاد الاشتراكى العربى سمى كذلك حتى لا يتسرب اليه الرجعيون . واننا فعلا فى حاجة الى نوع من التنظيم السياسى المتفرع داخل الاتحاد الاشتراكى العربى يشتمل على أساس ربط

الناس بعضهم ببعض حتى لا تقع فترات انفصال بين الاتحاد وبين القوى الشعبية ، وينقل الى القوى الشعبية وجهات النظر ، وينقل الينا نظر القوى الشعبيه وبهذا نستطيع أن نبلور هذه الافكار ونحولها الى مقررات ..

وأجاب على سؤال بشأن تغيير القوانين واللوائح قائلا :

ــ لا بد أن نعمل قوانين ثورية ونلغى كل القوانين واللوائح القديمة ، والذى يقوم بهذا العمل ويقرره المؤتمر القادم للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان التحرر الكامل لدول العالم العربى من سيطرة الغرب السياسية والاقتصادية ونجاح القوى الناهضة فى هذا الوطن ، وتصفية الرجعية العربية ، والقضاء على خطر الصهيونية كل هذا يجعل الاقتراب من وحدة الهدف ووحدة الصف أمرين يسهل الوصول اليهما وهما دعامتان أساسيتان لتقدم الاشتراكية العربية فى أنحاء العالم العربى .

مشكلات التطبيق الاشتراكى

أشار سيادة الرئيس فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الى مشكلات التطبيق (١) الاشتراكى فتحدث عن:

ــ التوجيه والخطأ وضرورة الوعى ، ويقظة التنظيمات الشعبية لحماية الاشتراكية من أى انحراف فى أثناء التطبيق ، وأشار سيادته الى الضمانات التى جاءت بالميثاق لتلافى ذلك .

ــ التعارض الذى ينشأ بين مصالح فئات المجتمع وقطاعاته.. وبين العمال والرأسمالية الوطنية ، وبين القرية والمدينة .

ــ عدم المساواة فى المعاملة بين القطاع الزراعى والعقارات.

ــ الآثار الرجعية فى نفوسنا ــ هل يجلس الفراش مع المدير ؟ لكى نتخلص من هذا نحتاج الى سنين طويلة .

---

(١) تراجع مضبطة هذه الجلسة بتاريخ السبت ١٩٦٢/٥/٢٦ (الطبعة المؤقتة) .

وقد ادان الميثاق الوطنى اولئك الذين يكرسون جهودهم فى المجتمع الاشتراكى من أجل التنازع على السلطات ، ويتشبثون بالاساليب البيروقراطية فى العمل ، ويجنحون الى الاسراف ، ولا يبصرون الجماهير بحقيقة مسئولياتها . ونص على ضرورة العمل من أجل تحقيق الاهداف ، ووضوح الخطة أمام العاملين وتحقيق الديمقراطية فى كل مراكز الانتاج والابتعاد عن المراهقة الفكرية ، وضرورة النقد الذاتى وتشجيع الكلمة المكتوبة لكى تمتزج النظرية بالتطبيق .

على أن الميثاق أوضح من ناحية أخرى أن تجريد الرجعية من سلاحى الارض والمال يفتح الطريق أمام حل الصراع الطبقى فى المجتمع حلا سليما عن طريق التفاهم والبعد عن الانانية والتخلص من التطلعات الطبقية وفهم كل من الاطراف الاجتماعية لطبيعة حقوقه وواجباته وايجاد التوازن فى التمثيل الشعبى والنيابى ، وقد كفل الميثاق ذلك بتخصيص نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المنظمات الشعبية والمجالس النيابية .

لقد كان تخصيص هذه النسبة الى جانب الحد من الدخول العالية وتوزيع الارباح على العمال وضمان حد أدنى للاجور ، وضمان تمثيل العمال والموظفين فى مجالس ادارات الشركات من أهم العوامل المساعدة على تذويب الفوارق الطبقية بالوسائل السلمية والقضاء على التناقض الذى ينشأ بين المصالح المختلفة أو بين الفئات الاجتماعية .

التناقض والتصادم :

وقد ميز سيادة الرئيس فى المناقشة التى دارت بالجلسة السابعة للمؤتمر الوطنى (١) بين التناقض والتصادم ، فأوضح أن التناقض هو ما ينشأ بين طبقات المجتمع فى هذه المرحلة ، أما التصادم فيقع بين جميع طبقات المجتمع المتحالفة من ناحية وبين الرجعية من الناحية الاخرى .

---

(١) بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٢ تراجع المضبطة ـ الطبعة المؤقتة .

ويمكننا أن نوضح ذلك على النحو التالى :

ان الاشتراكية العربية تواجه تناقضات أساسية من جانب القوى المعادية لها ومنها الاستعمار والرجعية ولحل هذه المتناقضات قد يصل الامر الى حد التصادم والعنف .

وان الاشتراكية العربية تواجه تناقضات فرعية أو ثانوية من جانب بعض الطبقات والفئات الاجتماعية ، ولحل هذه التناقضات يلزم اتباع الوسائل السلمية ، حرصا على التحالف بين قوى الشعب العاملة من أجل بناء المجتمع الاشتراكى .

ان حل التناقضات الاساسية مقدم على حل التناقضات الفرعية وهناك أمثلة كثيرة لهذا أشير الى نموذج منها ، وهو ماحدث عام ١٩٥٦ عندما وقع تصادم بين الاحتكارية العالمية التى يمثلها الاستعمار وبين الشعب العربى فى مصر فتضامنت جميع القوى الاجتماعية من أجل الانتصار على القوات المعتدية برغم ماكان بين هذه القوى الاجتماعية نفسها من تناقضات .

أن المعركة القائمة حاليا فى الداخل من أجل القضاء على التخلف الاجتماعى لاتقل خطورة عن المعارك السابقة ضد الاستعمار والرجعية وان تحالف جميع العناصر الوطنية لانجاح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومضاعفة الدخل لهو عامل حاسم فى تحقيق النجاح للتجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة ، وأعود الآن الى عبارات السيد الرئيس فى تلك الجلسة حول التناقض والتصادم .

« نحن ننظر لقوى الشعب العاملة على أنها مجتمع فيه طبقات ، ولكن هذه الطبقات ليست متصادمة ولا متناقضة ، ويمكن لنا أن نحل هذا التناقض فى اطار الوحدة الوطنية بالوسائل السلمية .. الكلام اتقال واتضح .. اما التناقض ، اما التصادم، فهو تصادم مع الرجعية وخلينا هذا التصادم مع الرجعية لغاية دلوقت برده بالوسائل السلمية سواء بالعزل أو بالحراسة الى آخر هذه النقط ، وقلنا فى الميثاق ان الرجعية اذا صممت انها تستمر فى هذا التصادم يمكن الوسائل السلمية مش حتكون أبدا

الوسائل الكفيلة بحل هذا الموضوع ، وقد تصل الامور الى العنف » .

التناقض وأساليب التذويب :

وهذه العبارات تدعونا الى مناقشة وسائل التذويب بين الطبقات وعلاقته بالاشتراكية . فالمعروف ان الاشتراكية قامت للقضاء على الظلم الاجتماعى الذى كان سائدا قبل ٢٣ من يوليو وهذا الظلم لايمكن القضاء عليه بين يوم وليلة ، بل يتطلب مجهودات ضخمة وفهما لكى تعم العدالة الاجتماعية ، وكان التذويب ضروريا لان هناك طبقات ضعيفة قاست من الظلم والحرمان والى جانبها كانت توجد طبقة مترفة ورثت العلم والمال والجاه والسلطان .

ولقد لجأت دول فى عملية التذويب الى الهدم والعنف وآثرنا نحن طريق المسالمة والتعويض والتفاهم ، حفظا على الوحدة الوطنية ومراعاة لطبيعة مجتمعنا وقيمه . وبدأت عملية التذويب فى أعقاب ثورة ٢٣ من يوليو بالاساليب السلمية وبالتدريج حتى قامت الرجعية قومتها الحفيرة مستغلة سماحة الثورة العربية ، وحاجة المجتمع الى التنمية التى تتطلب رءوس الاموال ، فحاولت هذه الرجعية الاثراء على حساب الشعب واقلمت نفسها على رفع شعارات الاشتراكية من الناحية الشكلية ومحاولة عرقلتها وتخريبها من الناحية الفعلية فلجأت القيادة الثورية الى أساليب للتذويب أكثر حسما وشمولا مع احتفاظها بالروح السلمية والتزامها بمبدأ التعويض وتمثل ذلك فى قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ .

على أن مستقبل أساليب التذويب وحل الصراع الطبقى مرهون بموقف القطاع الخاص من خطة التنمية وبمدى تعاونه وتقبله لتوجيهات القطاع العام ومتوقف أيضا على فهم الفئات الاجتماعية المختلفة لحقيقة دورها ، فى هذه المرحلة ، والتزام الجميع بتطبيق ماجاء بالميثاق الوطنى ودور المنظمات الشعبية (الاتحاد الاشتراكى العربى وفروعه ــ النقابات التعاونيات) فى التوعية ومعالجة مشكلات التطبيق .

وقد جرت مناقشات المؤتمر فى جو مشبع بالحرية ، وكانت تجربة خصبة وسعت من آفاق الديمقراطية بالرجوع الى القواعد الشعبية وباذاعة المناقشات الحرة عن طريق الاذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات وعقد الندوات والمؤتمرات الفرعية فى أنحــاء الجمهورية للتعرف على رغبات المواطنين فى الميثاق .

ولايفوتنا هنا أن نشير الى نموذج لهذه المؤتمرات الفرعية ، وهــذا عرض موجز لأهم التوصيات التى أقرها مؤتمر محــافظة القاهرة الذى عقد فى تلك الفترة :

ان العامل هو كل من يقوم بعمل يدوى أو فني أو ذهنى تحت اشراف أو توجيه الغير وليس عضوا فى نقابة مهنية ، ولايتجــاوز صافى دخله من جميع المصادر ستمائة جنيه سنويا وان الفــلاح هو من يقيم فى القرية بصفة أصلية ويحترف الزراعة عاملا زراعيا أو مالكا أو مستأجرا .. على الا تزيد الحيازة الزراعية لاسرته عن ٢٥ فدانا وعلى ألا يكون لها مورد آخر .

ينظر المؤتمر بعين التقدير والاعتبار والتأييد للاساس الدينى الذى نص عليه مشروع الميثاق والذى يتجاوب مع رغبات الشعب.

وعلى هذا الاساس الدينى يؤكد المؤتمر المســاواة بين المرأة والرجل .

يؤيد المؤتمر كل ماجاء فى الميثاق عن حرية الكلمة .. ويوصى المؤتمر تحقيقا لهذه الحرية وضع سياسة محدودة لممارسة هــذه الحرية فى مختلف وسائل الاعلام ضمانا لتوجيهها للمصلحة العامة .

ويؤكد المؤتمر كل ماجاء فى الميثاق بشأن حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبــه ويشيد بمحــاولة اعادة دراسة المناهج ثوريا .

عرضت اللجنة لرغبات جاءت من القاعدة الشعبية خاصــة بالنص على أن دين الدولة الاسلام ورأت اللجنــة أن هــذا النص موضعه الدستور ..

يرى المؤتمر تمشيا مع الخطوة الثورية التى خطاها مشروع

الميثاق فى تخصيص نسبة ٥٠٪ من المجالس الشعبية للعمال والفلاحين ، اعطاء أهمية كبيرة للتوعية الاجتماعية والسياسية والثقافية حتى تؤتى هذه الخطوة ثمارها فى أقرب وقت ممكن .

ويرى المؤتمر بالنسبة للاسرة ، العمل على ايجاد وعى عام لتنظيمها ومنع تكاثر النسل حتى لايضيع كل مجهود تبذله فى سبيل التنمية والتطور وحتى تتوازن قدرتنا الاقتصادية مع عدد السكان .

عرض المؤتمر لمقترحات خاصة بالغاء نظام العمد والمشايخ والخفراء ، ويرى المؤتمر أن هذه المقترحات أكثر اتصالا بالتنظيم الادارى الذى يبحث فى المستقبل .

بما أن الميثاق عين وضع الشعب وهو المحدد لحقوقه وواجباته ، وبما أن المؤتمر رأى عدم جواز المساس بأى حكم من أحكام الميثاق الا عن طريق الاستفتاء الشعبى .

وتفاديا لاحتمال الخروج على أحكام الميثاق وروحه .

فان المؤتمر يرى انشاء محكمةعليا تختص بالحكم فيمايعرض عليها من مخالفات لروح الميثاق ونصه ..

عرض المؤتمر لمقترحات تطلب الهبوط بالملكية الزراعية الى حدود أقل من ١٠٠ مائة فدان ويرى المؤتمر أن هذا المقدار الاخير الذى ورد بالميثاق مع تعريف الاسرة والتصريح بالتصرف فى الزائد الى الغير فى مدى ثمانى سنوات ادعى الى تحقيق الاستقرار ،وذلك حتى يستكمل التعاون الزراعى قوته .

ونعود مرة أخرى الىالآراء التى ظهرت فىداخل المؤتمر الوطنى نفسه فنشير الى أن الحرية التامة التى سادت المناقشات أفسحت المجال لكى يعبر الاعضاء عن أنفسهم بصراحة تامة :

- أبدى بعض الأعضاء اتجاها نحو تخفيض الحد الادنى للملكية الزراعية الى أقل من مائة فدان .

انتقد نظام العمد وهوجمت فلول الرجعية هجوما عنيفا .

ـ انتقدت العيوب التى ظهرت فى بعض الجمعيات التعاونية

ـ انتقدت الصحافة ونودى بتحريرها من البيروقراطية ومن سلطة المعلن وبمزيد من التوعية فى مجالات الانتاج وفى النقد والرقابة الشعبية • ظهرت محاولات متعددة لتعريف العامل والفلاح •

ـ والى جانب هذا شغل بعض الاعضاء أنفسهم بمناقشات جانبية •••••• وباندفاعات عاطفية .وقد تلاشى أثر ذلك بتغلب روح الجماعة الواعية ويقظة القيادةالثورية وممارسة النقد الذاتى فى داخل المؤتمر (١) •

---

(١) تراجع مضابط جلسات المؤتمر من يوم ٦٢/٥/٢١ الى ٦٢/٦/٦

دليل العمل الوطني

اقرار الميثاق

فى نهاية جلسة يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٦٢ تكونت لجنة المائة من أعضاء المؤتمر التى ضمت مندوبين عن جميع القطاعات والمحافظات لدراسة الاقتراحات والآراء ، والمناقشات المتعلقة بالميثاق تمهيدا لتقريره ، وقد انتهت لجنة تقرير الميثاق من اعمالها يوم الاربعاء ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٢ وعاد المؤتمر للانعقاد مرة أخرى يوم السبت ٣٠ من يونيو ليستمع الى تقرير اللجنة وانتهت المرحلة الأولى من أعمال المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية باقرار الميثاق ايمانا بالله وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة وفى الكفاية والعدل • وتعاقدت القوى الشعبية على أن يكون الميثاق اطارا لحياتها ، ودليلا لعملها من أجل المستقبل ونشير فيما يلى الى أبرز الأسس الاشتراكية كما نص عليها الميثاق •

(أولا) الأسس الروحية

(الايمان ـ القيم الروحية ـ حق الارث)

تقوم الاشتراكية العربية على أساس :

الايمان بالله ورسله ورسالاته القدسية •

الايمان بالانسانية وبالحرية وبالعدالة وبحقيقة الانسان •

الايمان بالضمير الاجتماعى المستمد من روح الجماعة المتضامنة فى السراء والضراء •

الايمان بالضمير العالى المستمد من المعنى العام لفكرة الانسانية •

الايمان بحق الارث باعتباره قاعدة شرعية نص عليها الدين الحنيف •

الايمان بالقيم الروحية الخالدة النابعة من الاديان وقدرتها على هداية الانسان •

وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والمحبة •

الايمان بأن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحيته لعرقلة التقدم ذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية •

الايمان بأن جميع الاديان ذات رسالة تقدمية •

واذا كانت الاسس المادية لتنظيم وتقدم المجتمع ضرورية لازمة لحوافز الروحية فهى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد •

(ثانيا) الأسس الاقتصادية

تقوم الاشتراكية العربية على أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتتوسل الى ذلك بما يلى :

١ ــ تجميع المدخرات الوطنية واستثمارها بالاساليب العلمية الحديثة •

٢ ــ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج •

وتستهدف الاشتراكية العربية هذين الهدفين •

(أولا) توسيع قاعدة الثورة القومية ومضاعفة الدخل القومى •

(ثانيا) توزيع الثروة القومية والدخل القومى توزيعا عادلا •

أسلوب التقدم الاقتصادى :

ومن حيث أسلوب التقدم الاقتصادى ترفض الاشتراكية العربية

أن يتم ذلك على أساس الاستغلال أو السخرة • وهي لا تترك هذه المهمة لرأس المال لسببين :

١ ــ لانه اما أن يرتبط بالاحتكارية العالميـة التى تستنزف الموارد القومية •

٢ ــ واما أن يحتمى بالحماية الجمركية التى ترهق جماهـير الشعب •

ويتم التقدم الاقتصادى فى مختلف مجالاته على أساس التخطيط العلمى الشامل الذى يضمن حسن استخدام الطاقات المادية والبشرية من أجل زيادة الانتـاج والاستهلاك والخدمات وزيادة المدخرات التى توجه للتنمية من جديد وعلى أســاس مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ وتنسيق العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص •

قواعد الملكيه :

ومن حيث قواعد الملكية تقوم الاشتراكية العربية على أساس سيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج مع ملاحظة ان ذلك :

١ ــ لا يستدعى تأميم كل وسائل الانتاج ، بل يكتفى بتأميم القيم الاقتصادية وتوجيه ورقابة المشروعات الخاصة •

٢ ــ لا يلغى الملكية الخاصة بشرط عدم الاســتغلال وبشرط السير فى نطاق الخطة العامة للتنمية التى تضعها الدولة •

٣ ــ لا يمس حق الارث الشرعى المترتب على الملكية الخاصة ، وتتحقق هذه السيطرة عن طريق وجود قطاع عام قوى وقطاع خاص نشيط يحملان اطارخطة للتنمية وتكون رقابة الشعب كاملة بالنسبة للقطاعين معا •

وبما ان القطاع العــام يتحمل العبء الاســاسى فى البناء الاشتراكى فنتحدث فى هذه السطور عن أهميته ونطاقه •

القطاع العام

(أ) أهميته وضرورته :

يعتبر القطاع ضروريا لتحقيق الاهداف الاشـــتراكية وهو « يستمد ضرورته وقوته من ظروف التطور التـــاريخي ومن التطلع الواقعي الى اعتبارات المستقبل • ولقد كان محتما على أن تكون هناك قوة فعالة فى الميدان الاقتصادى تفتح المجالات وتواجه آعبـاء الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

والقطاع العام هو ملكية الشعب ، هو ملكية الأمة بمجموعهـا لجزء هام ومؤثر من وسائل الانتاج تكفل لها أن تواجه العمل الوطنى ليكون تلبية صادقة لاحتياجاتها وتتيح فرص العمل لأبنـاء الوطن وتوفر الخدمات الضرورية للمجتمع (١) •

(ب) نطاقه فى مجال الانتاج عموما :

يشمل القطاع العام الهياكل الرئيسية فى الانتـــاج القومى والصناعة على النحو الآتى :

١ ـ مشروعات السكك الحديدية ـ الطرق ـ الموانى ـ المطارات ـ طاقات القوى المحركة ـ السدود ـ وسائل النقل البرى والبحرى والجوى • كلها ملكية عامة ،

٢ ـ الصناعات الاساسية والثقيلة والمتوسطة والمناجم غالبيتها ملكية عامة •

٣ ـ الصناعات الخفيفة والاستهلاكية يحفظ فيها القطاع العام بدور يمكنه من التوجيه والمراقبه •

فى التجارة :

١ ـ **التجارة الخارجية :** الاستيراد كله ، ٣/٤ تجارة الصادرات للقطاع العام •

---

(١) المذكرة التفسيرية التى أذاعهـــا السيد على صبرى يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦١ بشأن القرارات الاشتراكية فى يوليو عام ١٩٦١ الخاصة بتدعيم القطاع العام •

٢ ـ **التجارة الداخلية** : ربع حجم التجارة الداخلية يكون للقطاع العام فى مدى ٨ سنوات ٠

فى المال والبنوك :

البنوك وشركات التأمين كلها ملكية عامة ٠

وتقوم الاشتراكية العربية عموما على تعزيز القطاع العام وتقويته وتوسيعه وتمكينه من تأدية دوره الطليعى فى النهوض بالاقتصاد القومى فى مختلف المجالات ٠

القطاع الخاص

الملكية الخاصة غير المستغلة حق مكفول فى الاشتراكية العربية وهى وظيفة اجتماعية وتمارس دورها فى نطاق الخطة العامة للتنمية وبتوجيه ورقابة القطاع العام دون احتكار أو تسلط وهى جزء عضوى من النظام الاشتراكي بمساهمتها فى رفع الانتاج ، كما تشكل بعض عناصر الملكية الفردية هيكل النظام التعاونى ٠

فى المجال العقارى :

١ ـ ملكية الارض محدودة بما لا يتجاوز ١٠٠ فدان للأسرة ٠

وتشجيع الاشتراكية العربية تمليك الفلاحين للارض باعتبار ذلك أملا عزيزا لدى المشتغلين بالزراعة وعاملا مساعدا على زيادة الانتاج ٠

٢ ـ ملكية المبانى مصونة فى نطاق القوانين التي تمنع الاستغلال ٠

فى الصناعة والشركات :

ملكية المشروعات المتوسطة والصغيرة والاستهلاكية مصونة ومقيدة بعدم الاستغلال ، هناك بعض المشروعات حددت الملكية الخاصة

فيها بما لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه (١) كما يتم تملك بعض المشروعات بالاشتراك مع القطاع العام ٠

فى التجارة :

التجارة الخارجية : ¼ تجارة التصدير للقطاع الخاص

التجارة الداخلية : ¾ حجم التجارة الداخلية فى مدى ثمانى سنوات للقطاع الخاص ٠

التمويل :

يراد به اضافة رءوس أموال جديدة الى ما هو مستغل فعلا فى النشاط الاقتصادى ويتم تمويل المشروعات فى ظل الاشتراكية العربية عن طريق :

١ ـ الاستثمارات والمدخرات الوطنية ٠

٢ ـ المعونات الاجنبية غير المشروطة ٠

٣ ـ رأس المال الاجنبى فى حالة الضرورة التى تستلزم خبرات معينة تتوافر فى المجال الوطنى ٠

القطاع التعاونى :

القطاع التعاونى فى النظام الاشتراكى حلقة مكملة للبناء الاقتصادى الذى يقوم على :

الملكية العامة ـ الملكية الخاصة ـ الملكية التعاونية ٠

هذا بالاضافة الى أهمية التعاون كنظام من الناحية الاجتماعية ومن الناحية الديمقراطية ٠

وتقوم الاشتراكية العربية على أساس خلق قطاع تعاونى قوى فى مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك وذلك :

---

(١) قانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦١ الجريدة الرسمية فى ٢٠ من يوليو ١٩٦١ العدد ١٩٦٢ ٠

(أ) **ايمانا بالفرد** وحقه فى العمل وقدرته على البناء القائم على التضامن واعلاء لقيمته كانسان حر ٠

(ب) ثقة بامكانية الوصول الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعيه بالطرق السلمية ٠

(ج) احلالا للتضامن والايثار بدلا من الانانيه والاحتكار ٠

أهداف القطاع التعاونى :

يقوم النظام التعاونى على تجمع الملكيات الفردية الصغيرة فى تنظيمات تعاونية وهو حجر الزاوية فى الانتاج الزراعى حيث يؤدى التعاون دورا رئيسيا فى عمليات التمويل والزراعة العلمية والتسويق والتوزيع والاستهلاك ويمكن تلخيص أهداف التعاون فيما يلى (١) :

١ ـ ايجاد رابطة بين القطاعين العام والخاص بما يقدمه القطاع العام من مساعدات وتوجيهات للتنظيمات التعاونية ، وما يقدمه من حماية للمنتجين والمستهلكين الصغار ٠

٢ ـ تجميع الافراد منتجين ومستهلكين فى تنظيمات تعاونية لحل مشكلاتهم ٠

٣ ـ الحد من الاستغلال والمضاربة والاحتكار وسيطرة المرابين والوسطاء ٠

٤ ـ تأكيد المبادىء الديمقراطية فى التنظيمات التعاونيه من حيث نظام العمل والانتخابات ٠

---

(١) الميثاق الوطنى : ان نجاح المواجهة الثوريه لمشكلة الزراعة، هذه المواجهه قائمه على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة اقتصادا قويا نشيطا ٠

(ثالثا) الأسس الاجتماعية

ان الاسس الروحية والاقتصادية للاشتراكية العربية تشكل حجر الاساس فى البناء الاجتماعى ، ان المجتمع يتكون من كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد مشرق لهم وللاجيال القادمة •

ان الغايات السامية للتنظيم الاجتمـــاعى فى ظل الاشتراكية العربيه هى :

١ ـ العداله الاجتماعية التى تقوم على وفرة الانتـــاج وحسن التوزيع •

٢ ـ الرفاهية الاجتماعية التى تقوم على وفرة الخدمات والرعاية بجميع صورها لافراد المجتمع •

٣ ـ الحريه الاجتماعية التى تقوم على المساواة والاخاء وتكافؤ الفرص وضمان الحريات الاساسيه للمواطن العربى •

وتتحقق هذه الغايات الاجتماعية فى ظل الاشتراكية العربية عن طريق كفاية الحقوق الآتية :

(أولا) حق كل مواطن فى الرعاية الصـحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعه تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى •

(ثانيا) حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل اســتعداده ومواهبه •

(ثالثا) حق كل مواطن فى عمل مناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى يحصل عليه بحد أدنى للاجور وحد أعلى للدخول •

(رابعا) حق التأمينات ضد الشيخوخة والمرض مع توســـيع نطاقها (١) •

---

(١) الميثاق الوطنى الباب السابع ·

كما يقوم المجتمع العربى فى ظل الاشتراكية على الاسس الآتية:

١ ـ التخطيط والتعاون والتضامن والتوجيـــه فى النواحى الاجتماعية •

٢ ـ تنظيم العلاقات بين الافراد بعضهم مع بعض وبينهم وبين السلطات التنفيذية ومنح المنظمات الشعبية حق التوجيه والمراقبة •

٣ ـ حماية الاسرة وتنظيم النسل ورعاية الطفولة والشـباب ومساواة المرأة بالرجل حتى تستطيع أن تشارك فى صنع الحيـاة بعمق وايجابية •

(رابعا) الاسس السياسية

ان الفلسفة السياسية للاشتراكية العربيـة تتمثل فى نواح ثلاث هى :

١ ـ السياسة الداخلية

٢ ـ الوحدة العربيه

٣ ـ السياسة الخارجية

- ١ -

وتقوم السياسه الداخليه على أساس النظام الجمهورى والفلسفة الديمقراطيـة ، والديمقراطية العربيـة جوهرها الحرية والعـدالة الاجتماعية التى تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص • انها ديمقراطية قوى الشعب المتحالفة من أجل البناء الاشتراكى ، وسوف نتحدث عن معنى الديمقراطية العربية وأسسهـا كما تبلورت صورها بعد القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ وبعد اعلان ميثـاق العمـل الوطنى وذلك عند الحديث عن التنظيمات الشـعبية الجديدة فهى بالدرجة الاولى تنظيمات اشتراكية ديمقراطية •

أما فى المحيط العربى فتقوم سياسة الاشتراكية العربيـه على أساس الوحدة العربية بين دول العالم العربى وأجزائه المختلفة من المحيط الى الخليج ، ذلك العالم الذى تبينا انه متحد ، وكل مترابط فى أصوله وتاريخه ولغته • ومصير ومفهوم هذه الوحدة يقوم على الأسس الآتية :

١ ـ التقاء القوى التقدميه فىالعالم العربى على الأمل وتجمعها لنبذ أسباب الفرقة والخلافات المصطنعة والوقوف صفا واحدا ضـد مؤامرات الرجعية والاستعمار والصهيونية •

٢ ـ مجاوزة النطاق الذى كان يفرض مجرد صورة من صور التضامن عند التقاء حكام الامه العربية وتخطى ذلك الى مرحلة الثورة الاجتماعية •

وشعار هذه الوحدة التى تنشدها الاشتراكيه العربيه «وحدة الهدف مقدمة على وحدة الصف» بمعنى ضرورة الاتفاق على أهداف سياسية واجتماعية لمواجهة متطلبات الجماهير العربية أولا ثم توحيد الصفوف من أجل تحقيق تلك الاهداف •

ولاتمام الوحدة العربية لا يلزم أن يكون ذلك عن طريق فرضها أو استخدام أية صورة من العنف لتحقيقها، كما أنه ليس من الضرورى أن تكون صورة واحدة لا مناص منها •

ان الوحدة التى تدعو اليها الاشتراكيه العربية تقوم على أساس الارادة الحرة الواعية والدعوة السلمية والجهود العظيمة لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعيـة الناتجة عن اختـلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية (١) •

ومن أجل هذه الوحدة فان الاشتراكية العربية التي وجدت لها قاعدة حصينة فى الجمهورية العربية المتحدة تتبع الوسائل الآتية :

١ ـ تحمل الدعوة السلمية ومبادئها الاشتراكية عبر الحدود المصطنعة •

---

١ ـ مشروع الميثاق ـ الباب التاسع •

٢ ـ تنأى بنفسها عن الدخول طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى البلاد العربية .

٣ ـ تسعى الى تنظيم التعاون بين القوى التقدمية فى العالم العربى .

٤ ـ تساند جامعة الدول العربية .

أما أسس السياسة الخارجية العربية باعتبارها انعكاسا أمينا للسياسة الداخلية فتتمثل خطوطها العريضة فى :

١ ـ الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره .

٢ ـ العمل من أجل السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

٣ ـ ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة ، كما انه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره .

وتستتبع الحرب ضد الاستعمار ما يلى :

١ ـ الوقوف ضد محاولات السيطرة الاستعماريه بصورها السياسية والاقتصادية والثقافية مع استخدام جميع الوسائل التى تحقق القضاء التام عليها .

٢ ـ نبذ سياسة الاحلاف والكتل العسكرية وانهاء سياسة القوة .

٣ ـ تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى باعتبار اسرائيل أحد الجيوب الاستعمارية الخبيثة فى الشرق العربى مع وقف تسلل نشاطها داخل القارة الافريقية .

٤ ـ مقاومة سياسة التميز العنصرى باعتبارها لونا من الوان الاستغلال وجريمة تلحق بالضمير الانسانى الأسى والعذاب .

٥ ـ كسر شوكة الجبهات الاستعمارية فى المحافل الدولية ودحض النظريات والفلسفات الاستعمارية .

٦ ـ مساندة الدول التي تسعى الى التحرر بالوسائل الممكنة كافة وتأمين حق الشعوب فى تقرير مصيرها ٠

أما العمل من أجل السلام فيقوم على :

١ ـ محاولة حل المشـــكلات الدولية عن طريق المفاوضات السلمية والاساليب الديمقراطية التى تقوم على الفهم المشترك وتحترم حقوق الانسان ٠

٢ ـ محاولة تحريم الاسلحة الذريه باعتبارها خطرا ســاحقا يهدد الحضارة الانسانية بالفناء ٠

٣ ـ محاولة نزع السلاح لمصلحة البشرية ٠

٤ ـ سلوك سياسه عدم الانحياز الى أية من الكتلتين الدوليتين المتصارعتين وتوسيع رقعة الحياد ٠

وهذه أهم صور التعاون الدولى :

١ ـ التعاون فى المجالات السياسية لتطبيق ميثــاق الامم المتحدة ٠

٢ ـ التعاون الاقتصادى لاجتيــاز هوة التخلف الواسعة التى تقوم فى بعض أجزاء العالم ٠

٣ ـ التعاون العلمى والثقافى لكسر احتـــكار العلم ونشر الأساليب العلمية وصون التراث الانسانى والثقافة الانسانية ٠

ويشتمل التعاون الدولى فيما يلى :

١ ـ الاشتراك فى الهيئات والمؤسسات الدولية ٠

٢ ـ التبادل السياسى والثقافى وارسال بعثات الصداقة ٠

٣ ـ عقد المؤتمرات الدولية المختلفة مثل مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ومؤتمر بريونى عام ١٩٥٦ ومؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والآسيويه سنه ١٩٦٠ ومؤتمر الدار البيضاء سنة ١٩٦١ ٠

٤ ـ تقديم المعونات الممكنة للشعوب الصديقة كافة من أجل تقدمها السياسى والاقتصادى والثقافى والفنى •

٥ ـ قبول المعونات غير المشروطة وعقد الاتفاقات الخاصة بالانشاء والتعمير وتبادل الخبرة •

ان السياسة الخارجية للاشتراكية العربية الى جانب سعيها الى السلام العالمى والوحدة العربية والرخاء المشترك تقوم على الايمان بجامعة الدول العربية وبالجامعة الافريقية وبالتضامن الافريقى الآسيوى وبالرابطة بين العالم الاسلامى وبالانتماء الى **الأمم المتحدة والولاية لميثاقها والدور العظيم الذى ينتظر شعبنا** •

مبادئ الميثاق وضرورة التنظيم الشعبي

ومن المؤكد أن الدور العظيم الذى ينتظر شعبنا رهن بتحقيق مبادىء الميثاق بوصفها أسس الاشتراكية العربية ، ودليل الامة فى عملها الثورى فى هذه المرحلة التى تجرى فيها عمليات البنـــاء الوطنى وهذه الاسس لم تنشأ فى فراغ ، وانما نبعت من احتياجات الجماهير ومن رغبتها فى تعويض التخلف الطويل الذى قاست من ويلاته ٠

وهى تمثل الهدف الاجتماعى للعمل الثورى فى هذه الفتره من حياة شعبنا وهى جوهر الاشتراكية التى تضفى على الثورة صفة التقدم ، ولا يمكن أن يتحقق التقدم الا بالمساهمة الايجابية من الجماهير التى تقترب بعملها من الهـــدف وتجسم الافكار فى أعمال ، وتنزل بالمبادىء الى عالم الواقع ، ومن هنا تنبع الصلة بين أسس الميثاق وضرورة التنظيم الشعبى ٠

فهذه الأسس تحدد علاقة الشعب بوســائل الانتــاج فى القطاعين الخاص والعام ، وتبين دور كل منهمــا ، وتؤكد سيطرة الشعب عليهما معا لان الانتاج فى ظل الاشتراكية عملية اجتماعية لا تستهدف الربح الفردى فقط كما هو مشاهد فى الرأسمالية ، وانما تستهدف الرفاهية الاجتماعية لمجموع الشعب ٠ واذا كان الميثاق قد رسم غايات هذه العملية ، فقد أوضح بدوره أساليبه ٠ العمل ، لأن الغاية تحدد الوسيلة ، ويبقى ان تتحرك الجماهــير بالوسائل المناسبة لتحقيق هذه الغايات ٠٠ وهذا التحرك صــورة تقتضى التنظيم ، والا أصبح عملا عشوائيا من شأنه أن يثير الارتباك فى صفوف المتقدمين على طريق البناء الوطنى ٠

ان التحرك نحو الغايات الاجتماعية هو ما نسميه بالممارسة التى تمنح المبــادىء حيويتهــا وتؤكد صلاحيتهــا للتطبيق وتنميها وتطورها ، والممارسة هنا ليست عملا فرديا كما قلنا ولكنها عمل

اجتماعى يتم على أسس وقواعد ديمقراطية ، واذا كان التنظيم يمثل فى الاقتصاد أحد عناصر الانتاج ، فأن التنظيم السياسى للعمل الاجتماعى على مستوى الأمة هو المواجهة الاساسية والمرآة الحقيقية للعمل الثورى •• وعلى ذلك فان التنظيمات الديمقراطية فى الجمهورية العربية المتحدة هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا .كما أن الاتجاهات الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا » وهما معا جناحا الحرية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب •• »

والاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بمجرد الاتفاق على مبادىء وأسس أو تقريرها نظريا ومن أجل هذا حدد الميثاق القوى الاجتماعية المسئولة عن التقدم الاشتراكى ورسم لها طريق العمل وبين أن تحالفها ضرورى لانجاح الثورة الاجتماعية بعد أن استبعدت اللجنة التحضيرية من صفوف تلك القوى جميع من تتعارض مصالحهم مع مصالح الاغلبية الشعبية وجميع من خانوا أو حاولوا عرقلة التقدم ، كما وضع الميثاق أسس الحلول السليمة للتناقضات الطبقية بين القوى الاجتماعية ومهد لخلق الظروف الملائمة للتفاهم بين أطرافها حتى تستطيع بتحالفها وتفاهمها أن تطبق الميثاق وتضمن سلامة العمل الوطنى •

واذا كانت المرحلة السابقة من العمل الثورى هى مرحلة التخلص من الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة أو بعبارة أخرى هى مرحله التخلص من آثار الماضى وقيوده ، وتحطيم الحواجز التى تحجب الحرية ، فان هـــذه المرحلة هى مرحلة انطلاق نحو الهدف ••

لقد عانى شعبنا من آثار حرمان طويل وكبت مرهق لحرياته وطاقاته فثار وتخلص بثورته من قيوده ومستغليه ووضع الميثاق دليلا فكريا لعمله ، كما وضع اسس التنظيم الشعبى لتطبيق هذا الميثاق وتطوير مبادئه حتى لا يصبح مجــرد غاية نظرية أو يظل حبيسا فى مجال الفكر •

ومن ناحية أخرى فان التنظيم الشعبى ضرورة لسد الفراغ السياسى الذى نشأ عن الغاء الأجهزة السياسية الرجعية ، وسقوط التحالف الرجعى بين الاقطاع والرأسمالية •• وبدون هذا التنظيم

تظل الجماهير عرضة للتضليل ، وتفتقر الى الاطار الذى تتحرك فى نطاقه ، والى القيادات التى تقودها فى مجال العمل ، وتحدد لكل مواطن دوره ، ومسئوليته ؛ بناء على رغبته واختياره الحر ، وظروف العمل الذى يلقى على عاتقه ، وترشده بخبيرتها كى يكون على وعى بهذه المسئولية .. ومن هنـــا تتلاشى السلبية وينعدم التبرم ، ويقضى على الانتهازية وتذوب رواسب الماضى البغيض ، الذى انتزعنا أنفسنا من براثنه خلال السنوات المـاضية التى مهدت للتطورات الحـالية فنحن فى مرحلة الثورة بالشعب وهى مكملة لمرحلة الثورة للشعب . ولابد فى ظل التطورات الجديدة من تكوين التنظيمات التى تحمل أمانة العمل بطريقة جماعية ، وتكون فى مستوى قيادى لكى يستطيع أن تفرض سيطرتها على ظروفها الجديدة وتسير مندفعة على طريق التقدم ..

ولذا كان منطقيا أن يبدأ المؤتمر الوطنى باقرار الميثاق ، ثم يناقش بعد ذلك أسس التنظيم الشعبى ليحقق مبدأ «الثورة بالشعب» أو بتعبير آخر ليضع الديمقراطية السليمة موضع التنفيذ ، وتتخذ القواعد الشعبية اماكنها من العمل القيادى بعـــد ان تحملت ذلك بشجاعة وبكفاية نادرة الطلائع الثورية طوال المراحل السابقة .

واذا كانت الاشتراكية العربية ليست التزاما بنظريات جامدة، فان الديمقراطية العربية ليست نقل واجهات دستورية شكلية ، وكما جاءت الاشتراكية العربيـة فريدة فى نوعها نابعة من صميم التجربة الوطنية كذلك جاءت الديمقراطية العربية ممثـلة للارادة الشعبية ونابعة من واقعهـــا ومتلائمة مع ظروفها ، ومكمـــلة لاشتراكيتها ..

الأسس الديمقراطية للاتحاد الاشـــتراكى

ومن أجل هذا فان التنظيم الشعبى الجديد هـــو صـــورة الديمقراطية الجديدة التى لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية ، وهـذه أهم الاسس الديمقراطية التى تقوم عليها تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بعد ان ناقشنا الظروف التى حتمت ضرورته .

أولا ـ العدالة الاجتماعية جوهر الديمقراطية

ان الحقوق السياسية للمواطن وثيقة الصلة بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية بمعنى انه لا يستطيع ان يمارس الديمقراطية الحقيقية الا اذا تحرر من الاستغلال فى جميع صوره وحينئذ يمتنع عليه ان يبيع جهده بثمن بخس ويصبح حقه المستحق من وجوده وانسانيته فى ثروة وطنه وخيراته سبيلا يخصه من الخوف والقلق بعد أن تحرر من ذل الحاجة ومن التحكم فى رزقه ، وفى طريقة حياته ومصيره هو وأفراد عائلته ، وبهـــذا تسقط القيود الرجعية التى حالت دون الديمقراطية السليمة فى ظل الاقطاع والرأسمالية المستغلة •

ويشرح الرئيس جواهر لال نهرو هذه الفكرة فى كتـــاب « مستقبل الديمقراطية » فى آسيا فيقول :

لم يعد المظهر السياسى للديمقراطية كافيـــا ولا مقنعا • أما قضية التصويت من أجل اختيار الحكومة التى يريدها الشعب فلا يمكن ان يكون لها قيمة مالم تتوافر الشروط الخاصة باستعمال حق التصويت بحرية مطلقة •

واستعمال حق التصويت بطريقة حكيمة تحقيـــق للمصلحة العامة •

ان النظام الديمقراطى يعطى الفلاح الاجير حقه بحرية الا أنه مع الأسف لا يستطيع ان يتجاوز بحقه هذا ارادة سيادة المالك والا تعرض لمتاعب لا قبل له بها فى حياته ، ومن هنا تبين انه لا يمكن أن توجد الديمقراطية السياسية بمعناها العملى فى مجتمع يسوده النظام الاقطاعى •

وقد يجوز لبعض الناس أن يقول : ان لدينا حرية فعلا ، ـ أليس كل انسان يستطيع أن يفعل ما يريد ـ حتى ولو كان مايفعله خطأ داخل حدود معينة ؟؟ وهنـــا يحضرنى معنى لأناتول فرانس يقول فيه : « **ان القانون يعامل الجميع على السواء فالجائع اذا سرق** رغيفا من الخبز تعرض للعقاب وحكم عليه بالسجن ، واذا ما سرق المليونير أيضا رغيفا من الخبز تعرض كذلك للعقاب نفسه ، ولـكن

الحقيقة هى أن المليونير فى العادة لا يسرق رغيفا من الخبز ، فاذا كان متعودا على السرقة فانه لا يسرق الا شيئا كبيرا .. »

لقد أصبح واضحا تماما أن الحرية السياسية فى ظل الضغط الاقتصادى لاتعنى الا الحرية المحدودة فى نطاقها الضيق ، لذلك أصبح لزاما على كل مجتمع يهدف الى تطوير الفرد واتاحة فرص التقدم أمامه أن يعمل أولا على ازالة جميع أشكال الضغط الاقتصادى من طريقه .. فالفقر لايمكن أن ينتج ابتكارا أو ابداعا حتى ولو أعطينا الفرد حريته فى الانتخاب والتصويت .

ان الديمقراطية فى مجتمع اقطاعى أو رأسمالى ديقمراطية مشوهة ، وما دامت جماهير الشعب لا تطمئن الى الحصول على قوت يومها فان الديمقراطية السياسية تفقد قيمتها .

ان الحرية التى تقوم عليها الديمقراطية مثلا يجب أن تكون حقيقية ، يجب أن تكون ضمانا للمواطن ، وحصنا له يحميه من السيطرة والاستغلال والعبث بمصيره .. ويجب أن تؤدى الحرية وظيفتها الاجتماعية .

ولا حرية أمام الحاجة .. أمام الحاجة لا فضائل ولا قيم أيضا ..

لا حرية للاجراء امام اصحاب الثروة الذين يستغلونهم ..

والحرية السياسية باطل وخديعة وأكذوبة ان لم تتوافر الحرية الاجتماعية ..(١) ..

ان قضية الديمقراطية لا يمكن أن تنفصل عن فكرة العدالة الاجتماعية التى ترتكز على حسن توزيع الثروات والدخول وتكفل للمواطن عملا شريفا مناسبا يمكنه من اشباع حاجاته المادية والنفسية كما تحرره من الخوف والقلق ، وتؤمن حياته ومستقبله ، وتنأى به ان يكون موضعا للاستغلال او الاحتكار كما تحطم قيود الجهل وتحميه من غوائل المرض ، كما تحرره من القيود التى تفرق بين المواطنين فى المعاملة وتحول بينهم وبين العدالة والمساواة .

---

(١) الاشتراكية من أقوال الرئيس ـ الباب الثانى ـ

ان الديمقراطية الصحيحة لا يمكن أن تتحقق فى مجتمع اقطاعى أو رأسمالى وقد فشلت الديمقراطيات الغربية فى تحقيق المساواة والحرية لأنه لا حرية ولا مساواة فى مجتمع تتمتع فيه الاقلية الضئيلة بمعظم الثروة القومية والدخل القومى ، ومناصب الحكم كما فشلت من ناحية أخرى نظرا لاستعمارها دولا أخرى وعدم التزام الأساليب الديمقراطية فى العلاقات الدولية ..

بل ارتكبت الديمقراطيات الغربية أكبر جريمة فى حق شعوب العالم العربى عندما افسدت الحياة السياسية فيها وشوهت معنى الديمقراطية بالتزييف والخداع وايجاد برلمانات باهتة اللون يملأ مقاعدها الرجعيون أعوان الغرب .

وفى مواجهة هذا التزييف لارادة الشعوب العربية كان على الثورة العربية فى ٢٣ من يوليو ان تبحث عن الديمقراطية الحقيقية التى تقوم على العدالة الاجتماعية بعد ان تبين للشعب العربى انه لا ديمقراطية فى ظل الاستعمار أو الاقطاع أو الرأسمالية لا ديمقراطية فى ظل الفقر أو الحاجة أو الجهل أو دكتاتورية الرجعية .

وأصبحت الديمقراطية الحقيقية التى تستند الى العدالة الاجتماعية احدى الخصائص الحتمية فى الاشتراكية العربية ويعتبر هذا المبدأ الذى يؤاخى بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو الأساس الأول للعمل الوطنى وللتنظيم الشعبى الجديد .

والضمانات الثلاث التى كفلها الميثاق لتحقيق هذا المبدأ هى :

(أ) التحرر من الاستغلال :

ويتم ذلك بتطبيق المبادىء الاشتراكية التى تحمى العاملين من الوقوع فريسة لتحكم رأس المال .. تلك المبادىء التى حطمت القيود الرجعية وأكدت شعور المواطنين بالحرية .. وفتحت أمامهم طريق الديمقراطية دون ضغط أو ارهاب وكفلت لكل مواطن عملا مناسبا بأجر مناسب ، ومنحت الفلاحين حقهم المسلوب فى الارض الزراعية وأشركت العمال فى الارباح والادارة ، ودفعت عن كواهلهم أعباء الامتيازات الطبقية .

(ب) تكافؤ الفرص :

لكى ينال كل مواطن فرصته المتكافئة فى نصيب عادل من ثروة وطنه ، ومن اندحل العام على حسب ما تؤهله لذلك مواهبه وكفاياته ، ولقد كان ذلك أمرا بالغ الصعوبة فى الماضى (قبل ثورة ٢٣ من يوليو) وكانت الفـــرص المتاحة أمام الجماهير فى ظل دكتاتورية الرجعية هى فرص الجوع والجهـل والمرض ، أما اليوم فأمام المواطنين جميعا فرص متكافئة فى مجالات العمـــل الشريف والاجور المجزية ، فرص التعليم والترقى عن طريق الجهد والكفاية الشخصية والأمانة والاخلاق ، وهذا كله يتيح للمواطنين أن يكونوا أقدر على ممارسة الحرية بالاساليب الديمقراطية •

(ج) التحرر من الخوف والقلق :

ان زوال شبح الاستغلال وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص يجعلان المواطن أكثر أمنا ويصبح المســـتقبل أمامه أكثر بهجة بفضـــل الضمانات والتأمينات الاجتماعية الكثيرة التى كفلتها له الاشتراكية

فالمواطن فى مجتمعنا الاشتراكى لا يخشى البطالة ازاء التوسع الصناعى الشامل ولا يخاف المستقبل لأن معاشه مضمـــون وتعليم ابنائه بالمجان مكفول ، والرعاية الصحية والاجتماعية حق مضمون له فى حالات المرض والعجز والشيخوخة •

وبهذه الضمانات الثـــلاث يستطيع المواطن أن يمارس حقوقه السياسية كاملة ويشارك مشـــاركة فعـــالة فى اختيار ممثليه فى التنظيمات الشعبية والنيـــابية بحرية مطلقة عن طريق الانتخاب الحر المباشر •

ثانيا - لاسيطرة لطبقة

ان التنظيم الشعبى الجديد يؤكد سيادة الشعب ، ويضـــع السلطة كلها فى يده ويكرس هذه السلطة لخدمة الاهداف المشتركة لمجموع طبقاته ، ومن أجل هذا فان ديمقراطية الاتحـــاد الاشتراكى لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات وانمـــا تتحقق بسلطة مجموع الشعب وسيادته •• لقد كانت طبقة الاقطاع ورأس المـــال مســـيطرة على موارد الثروة العرابية ومن ثم على الاجهزة

السياسية ، وبعد زوال هـذه السيطرة الاقتصادية زالت السيطرة السياسية ، ولكن ذلك لا يعني الوقوع تحت ســيطرة طبقة أخرى تستبد هي الاخرى بمقدرات الشعب وتهيمن على السلطة السياسية لأن ذلك يفقد الديمقراطية قيمتها الحقيقية ، ويوضـح الدكتور سليمان الطحاوى هذه النقطة فى مقال سيادته بجريدة المساء يوم ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٢ فيقول مشيرا الى ضمانات الديمقراطية :

الضمانة الثانية ، استبعاد سيطرة احدى الطبقات ، ولعـل هذا هو الفارق الجوهرى بيننا وبين الفلسفة الماركسية فى طريقة العمل ، فالفلسفة الماركسية تدعو الى تصـفية الطبقة البورجوازية « الرأسمالية » على أن تحل محلها دكتاتورية البروليتاريا أو الطبقة العاملة التى تركز السلطات كلها فى يديها لتصفية جميع الاوضاع المنافية لتفكير الماركسى بطريقة عنيفة وسريعة ، ولقد استبعد الميثاق هذا التفكير بتاتا لأنه لا يتفق وتقاليدنا ونظرتنا للأمور التى يجب أن تتسم بالطابع الانسانى الذى يضع نصب عينيه الغاية والوسيلة معا ..

وحجة الميثاق الناطقة فى هذا الصدد « أن الديمقراطية » حتى بمعناها الحـرفى هى سلطة الشعب ، سـلطة مجمـوع الشعب وسيادته .. لا سلطة طبقة بمفردها فيه ..

ثالثا ـ تحالف القوى العاملة

من أجل هذا فان ديمقراطية الاتحـاد الاشتراكى العربى ضد دكتاتورية الطبقة الواحدة وضد أى لون من ألوان الدكتاتورية وهى تقوم على تحالف جميع فئات الشعب العربى العاملة من أجل البناء الاشتراكى ، تحالف الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسماليين الوطنيين غير المستغلين من أجل تصفية المتناقضات الطبقية وحلهـا سلميا ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وهذا كله يؤدى الى تقارب فكرى واندماج شعبى بين القوات المتحالفة ويسهم فى تدعيم الوحدة الوطنية التى تستطيع أن تقيم الاتحـاد الاشتراكى العربى وتضمن استمرار وجوده وتطوره ليكون فى خدمة الاهداف الوطنية .

ولايفوتنا هنا أن ننوه بالدور الجديد للجنود فى اطار التحالف

الشعبى ، فهم عنصر أساسى فى حماية الوطن ، وفى خدمة الاهداف العامة للأمة ، واشراكهم فى الاتحاد يعنى مزيدا من الارتباط بهذه الاهداف ، وفهما أعمق لما يقومون بحمايته وتفانيا فى الدفاع ضد الاخطار الخارجية ، وضد الانحرافات الداخلية •

كما يضمن هذا التحالف عدم انعزالية الفئات الوطنية التى تتحمل عبء البناء الاشتراكى ، لأن الانعزالية تحدث نتيجة لوجود حواجز طبقية وهى بدورها تتلاشى نظرا لتطبيق الاشتراكية •

وضمانا لهذا التحالف عبرت الارادة الشعبية عن ضرورة اجراء تعديلات فى شكل التنظيم السياسى للدولة كان أبرزها :

١ ـ تشكيل التنظيمات الشعبية والنقابية عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة :

بضمان نصف المقاعد للفلاحين والعمال على أساس انهم الاغلبية الشعبية التى عانت من الحرمان السياسى فى الماضى ، وهم أيضا الاغلبية العددية فى التحالف الوطنى وبوصفهم أصلب العناصر الوطنية ، وأشد هذه العناصر حاجة الى الاشتراكية ، وحرصا على تطبيقها سوف يصبحون ركيزة فى العمل الثورى ، وطاقة ضاغطة فى الاتحاد الاشتراكى •

٢ ـ تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة على أجهزة الدولة المختلفة فى مجالات التخطيط والتنفيذ والمراقبة ويحول ذلك دون طغيان سلطة الموظفين العموميين أو اساءة استغلالهم لمناصبهم ، كما يسهم فى حل مشكلات الروتين والتقاليد البالية التى وضعتها الرجعية فى ظل السيطرة الاستعمارية ، كما يضمن هذا أيضا أقل قدر من الاخطاء وممارسة فعلية للنقد البناء لتقويم الانحرافات ، ومن أجل هذا يجرى تكوين الاتحاد الاشتراكى فى الوقت الذى يجرى فية تنظيم أداة الحكم •

٣ ـ خلق جهاز سياسى جديد داخل الاتحاد الاشتراكى العربى ليتولى مهمة القيادة والتوعية واكتشاف الطلائع الوطنية القيادية وتدريبها لكى تقوم بدورها فى التعرف على احتياجات الجماهير وتكتشف الحلول الثورية لهذه الاحتياجات وقد أشار الرئيس جمال

عبد الناصر أنه سيتولى بنفسه اختيار العناصر الصالحة في هذه المرحلة الاساسية من تكوين الاتحاد حتى لا يتسرب الى صفوف الجهاز أى عضو ينقصه الايمان بالاشتراكية أو يفتقر الى الاخلاص والحماسة لتطبيقها ..

٤ ـ **تطبيق مبدأ جماعية القيادة** لتكون عاصما من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية وضمانا لاستمرار العمل الوطنى المتجدد لأن مسئولية هذا العمل الذى يفيد منه مجموع الأمة ينبغى أن تقع على عاتق المؤسسات الجماعية المتضامنة فى أجهزة لها صفة الدوام لأن كل مواطن ينبغى أن يقوم بدوره ويتحمل مسئوليته دون ارتباك والضمان الوحيد لهذا هو جماعية القيادة فى التنظيمات الشعبية وفى أجهزة الحكم ومجالات العمل المختلفة ·· ولتحقيق هذا المبدأ فى أعلى المستويات السياسية أصدر رئيس الجمهورية التعديلات الدستورية فى ٢٨ من سبتمبر الماضى عام ١٩٦٢ التى نصت على تكوين مجلس لرياسة الجمهورية يتفرغ أعضاؤه لتحمل مسئوليتهم القيادية للعمل الوطنى على أسس جماعية ، ومجلس تنفيذى يتولى فيه الوزراء تنفيذ ما يخططه مجلس الرياسة والمسئولية فيه جماعية تضامنية ··

رابعا ـ دور التنظيمات العمالية والتعاونية

تقوم النقابات العمالية ونقابات العمال الزراعيين والتنظيمات التعاونية بدور فعال في التمكين للديمقراطية باعتبارها الهيئات الممثلة لجماهير الشعب العامل والقوى المتقدمة فى ميادين العمل الوطنى بعد أن زال الضغط الذى كان يخنق هذه النقابات والتعاونيات ويشل فاعليتها ·

ان عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلوا بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى في قيادة النضال ، وتقوم النقابات الممثلة لهم بدورها الطليعى فى ممارسة الديمقراطية السليمة بالتعاون مع نقابات العمال الزراعيين الذى نص الميثاق الوطنى على ضرورة تدعيمها كما نص أيضا على انماء الحركة التعاونية فى المدن والريف لكى تساهم فى البناء الاشتراكى وتعمق جذور الاشتراكية ، وتعمل على زيادة الانتاج وجودته ، ومعاونة الاجهزة العامة فى الدولة على

تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشير على الدولة في كل ما يتعلق بتنظيم العمل والعمال في حدود القيم الاشتراكية وتسهر على حماية مكاسب الشـــعب ضد أعدائه وتغذى التنظيمات الشعبية والنيابية بالعناصر الصالحة ٠

ولا يفوتني أن أشير هنا الى رأى ظهر في مناقشـــات المؤتمر الوطني بشأن النقابات العمالية والنقـــابات المهنية وضرورة اندماج جميع العاملين في البناء الاشتراكي الديمقراطي في تنظيمات نقابية موحدة ٠

هذا الرأى للدكتور حسين كمال بهاء الدين عضـــو المؤتمر وأورده هنا كما جاء في مضبطة الجلسة الرابعة ليـــوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ يقول سيادته :

« ان العاملين في كل قطاع من قطاعات القوى العاملة يجب أن تضمهم نقابة واحدة ، فالطبيب والصيدلى والممرض ومساعدو المعمل كل هؤلاء يعملون في القطاع الصـــحي ، وكذلك المهندس والفني والعامل الذين يعملون في قطاع الصناعة الثقيلة كل هؤلاء يجب أن تضمهم نقابة واحدة ، أما التنظيمات المهنية فيجب أن تطور نفسهـــا لتصبح جمعيات علمية ومنظمات فكرية للاتحـــاد الاشتراكي العربى وتضع كل امكانياتها وطاقاتها في خدمة المجتمع بجميع قطاعاته ٠ وعلى النقابات أن تباشر مسئولياتها فورا كخلايا ثورية وشرايين حية تعكس آمال ومطالب كل عامل ومواطن وتضعهـــا أمام السلطات الحكومية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب على النقـــابات أن تباشر مسئولياتها في دفع عجلة الانتاج ، ويجب أن تشترك في بحث الخطط ، خطط التنمية والانتاج ، كل نقابة في قطاعها الخـــاص تبحث نصيبها من خطة الانتاج والتنمية وأيسر الوسائل في تنفيذها، فاذا كان لها اقتراحات فيها أبلغتها للجهات المسئولة وبذلك تضمن أن تسير عجلة الانتاج في سرعة ويسر يتفقان مع الدفع الثورى ٠

والحق ان ادماج التنظيمات النقابية وتطورها بالشكل المقترح ليعد خطوة رائعة في خدمة النظام الاشـــتراكي وتدعيم الاساليب الديمقراطية ، كما يساعد ذلك على التقارب بين الفئات العـاملة في صعيد واحد ، وهذا عامل هام في الاحساس بفكرة المساواة والحرية وهما جوهر الديمقراطية »

خامسا ـ ضرورة النقد وحرية الصحافة

تقوم ديمقراطية الاتحاد الاشتراكى على أســاس النقد والنقد الذاتى فى جميع مجالات العمل بوصفه ضـمانا للحرية وحائلا دون تسرب العناصر الرجعية الى الاتحاد • والنقد هو ابراز المحـــاسن والمبادىء واقتراح علاج للمشكلات •

أما النقد الذاتى فيقوم به الشخص نفسه أو الهيئة ، وهو لون من الرجوع الى الحق والاعتراف الشريف دون ضغط أو اكراه ، من أجل التقدم فى البناء الاشتراكى على أسس سليمة لا محل فيهـــا للخداع أو السكوت أو الاخطاء التى لا يتيسر اكتشافها بسـهولة ، وفى الحال لأولئك الذين وقعوا فيها أو كانوا فى صلة بها •

كما تقوم على حرية الصحافة باعتبار أن اسقاط الرجعية وانهاء سيطرتها على الصحافة يفتحان الطريق أمام ديمقراطية جميع القوى على أن ذلك يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة •

ان ملكية الصحافة عن طريق الاتحاد الاشتراكى يجعل من هذه الصحافة أداة للتعبير السليم عن رأى الشـــعب ومشكلاته وامتدادا لحرية ارادته •

سادسا ـ فرض المفاهيم الثورية

أما المبدأ السادس من مبــادىء الديمقراطية الجديدة فيقضى بضرورة فرض المفاهيم الثورية على الجمود والتخلف اللذان يتمثلان فى بعض اللوائح القديمة ، وتغيير اللوائح الحكومية جذريا لانها لم تعد تتناسب والاوضاع الجديدة للمجتمع الاشـــتراكى فقد وضعت فى حكم الاستعمار والطبقة الرجعية ولم تعد قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله •

كما يقوم هـذا المبدأ على ضرورة صياغة مناهج التعليم كى تساعد الانسان الاشتراكى على أن يتسلح بالقدرات العلمية اللازمة لاعداد تشكيل الحياة •

اعادة صياغة القوانين لتخدم العدالة : ان القوانين القـــديمة كانت مظهرا للعلاقات السائدة فى مجتمع تسـيطر عليه الرجعية ،

أما القوانين الجديدة فيجب أن تعكس التطورات الاشتراكية وتساعد على صيانة العدل ونشره بين ربوع الوطن الاشتراكي ٠

بعد أن أوضحنا ضرورة قيام التنظيم الشعبي الجديد ليتولى تطبيق الميثاق وحماية العمل الوطني ، وبينا الأسس الديمقراطية لهذا التنظيم نستطيع أن نقول ان الاتحاد الاشتراكي العربي يختلف اختلافا جذريا عن التنظيمات الشعبية التي سبقت قيام الثورة في عام ١٩٥٢ من حيث ان هذه التنظيمات كانت انعكاسا لمصالح طبقية تستند على تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، ومن أجل هذا لم تستطع مواصلة النضال نظرا لارتباطها غير المباشر ولم تستطع أن تخطط وتعمل من أجل التقدم والعدالة الاجتماعية ٠ واما انها كانت تنظيمات سياسية فاعليتها محدودة بسبب ضغط الطبقة المالكة الحاكمة عليها ونتيجة لعدم تعمقها في فهم الواقع الاجتماعي وابتعادها عن التربية القومية ٠

كما يختلف الاتحاد الاشتراكي أيضا عن التنظيمات الشعبية التي قامت أو جرت محاولة اقامتها في اعقاب الثورة (١٩٥٢) نظرا لأن تكوينه يجري بعد أن تم الاتفاق على دليل العمل الثوري وهو الميثاق الذي يمكن للمزايا الطيبة أن تتجمع من حوله باعتباره أساسا فكريا واضحا ومحورا للتجمع الشعبي ٠٠ ونظر هذا الاتحاد يستبعد صفوفه ــ من البداية ــ جميع الظروف والعناصر الرجعية التي عن صفوفه ــ من البداية ــ جميع الظروف والعناصر الرجعية التي تسللت الى التنظيمات الشعبية السابقة في الاتحاد القومي ٠

محاولة عرقلة اتجاهاته الثورية :

ان وضوح الهدف وعزل الرجعية يفتحان الطريق أمام تجربة الاتحاد الاشتراكي لتبلغ أهدافها بنجاح تام كما ان الدروس المستقاة من التجارب الشعبية الماضية والضمانات الديمقراطية الجديدة تهيىء الارض الصالحة لقيام التحالف الوطني الجديد الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهذا التحالف هو العصب الرئيسي للتنظيم الجديد ، الذي يستمد ملامحه من التجربة والأمل في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل العمل الوطني ٠

الملامح الرئيسية للاتحاد الاشتراكي العربي

مفهوم الاتحاد :

(أولا) ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الاطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

(ثانيا) ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ونتيجة لارادة شعبية حرة .

(ثالثا) ان الاتحاد الاشتراكي العربي بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا وتقوده بآمالها ليكون أداتها بعد ذلك في قيادة العمل الوطني .

(رابعا) ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات وتوجهها الى المجالات كافة وعلى جميع المستويات .

(خامسا) ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامي بضمانات الديمقراطية السليمة ، وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية وضرورة توافر مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي والالحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا وكلما كان ذلك ممكنا .

عضوية الاتحاد :

ان هذه المسئولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكي العربي تعرض أن تضع الخطوات الهامة في تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التي تثبت مقدرتها بكفاية وأمانة في المشاركة على حمل هذه المسئولية التاريخية .. ومن ثم ان عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي هي تكليف بالخدمة للقادرين على الوفاء بها والذين

يستطيعون أن يعطوا الميثاق من ذات أنفسهم من الطاقات الخلاقة ما ينقل فكرة الثورة في الواقع الفعلي ٠

وسوف تكون عضوية الاتحاد على نوعين :

١ ـ التفرغ للأعضاء العاملين وهم الذين يمثلون طلائع الاتحاد وقياداته بما يتوافر لهم من فهم واخلاص وقدرة على التوجيه السياسي وممارسة للمهمة الكبرى التي حدد الميثاق اطارها ٠

٢ ـ الانتساب للأعضاء الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالتفرغ ولديهم القدرة على الاسهام في العمل السياسي والاجتماعي الذي يضطلع به الاتحاد ٠ وباب العضوية مفتوح للمواطنين جميعا عدا أولئك الذين حرموا ممارسة حقوقهم السياسية بناء على قرارات العزل التي صدرت نتيجة لابحاث اللجنة التحضيرية ٠

وهذه هي الشروط التي ينبغي توافرها في عضوية الاتحاد الاشتراكي :

١ ـ الا تقل سنه عن ١٨ عاما ٠

٢ ـ أن يكون مواطنا شريفا غير مستغل ٠

٣ ـ أن يقبل العمل بالميثاق ويدرسه ويشرحه باستمرار ٠

٤ ـ أن يدفع الاشتراكات للاتحاد وأن يقبل قرارات الاغلبية وينفذها ٠

٥ ـ أن يدرس قرارات الاتحاد الاشتراكي ويشرحها ٠

٦ ـ أن يعمل للاتحاد ويحافظ على وحدته ٠

٧ ـ أن ينفذ سياسة الاتحاد وقراراته ٠

٨ ـ أن يطبق قانون الاتحاد الاساسي ـ يطبق قوانين الدولة ٠

٩ ـ ألا يطلب مزايا أو استثناءات ، يتصرف كقدوة ٠

١٠ ـ أن يضع مصالح الدولة ومصالح الاتحاد فوق مصلحته الشخصية ٠

١١ ـ أن يخدم الشعب بروحه وقلبه ، لا يتعالى على الشعب •

١٢ ـ أن يوثق الروابط بين الشعب ومع الشعب ، يسمع للشعب ويتعلم منه •

١٣ ـ ان يعبر عن رغبات الجماهير داخل الاتحاد •

١٤ ـ ان يشرح للجماهير قرارات الاتحاد ويشرح رأى الجماهير فى الاتحاد •

١٥ ـ ان يقبل النقد ، ويمارس النقد الذاتى •

١٦ ـ ان يعمل بكل قواه على أن يقف لاعداء الاشتراكية ، وأعداء الثورة ، وأعداء الحرية ويعتبر نفسه صاحب الثورة •

أما حقوق العضو فهي :

١ ـ الاشتراك فى المناقشات وابداء رأيه بكل وضوح وصراحة ويعبر عن رأى الجماهير •

٢ ـ حق الاقتراح •

٣ ـ نقد أى تنظيم للاتحاد حتى اللجنة التنفيذية العليا على أن يكون النقد داخل اللجان وليس فى الشوارع •

٤ ـ من حقوق العضو أن ينتخب فى كل لجان التنظيم حتى أعلى مستوياته •

تنظيمات الاتحاد الاشتراكى :

تبدأ من الوحدة المحلية الى القرية أو القسم أو المصنع أو أية مؤسسة تضم جموعا من الجماهير تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها فى تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات وفى الوقت نفسه انها تترابط على النحو التالى :

(أولا) مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الاساسية فى التنظيم الشعبى ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد

الاشتراكى العربى فى هذا النطاق • ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الاولى •

(ثانيا) مؤتمر المحافظه ويضم أعضاء اللجان التنفيذيه المنتخبين من الوحدات التأسيسية فى القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية فى التنظيم الشعبى ، ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذيه لهذه المحافظة •

(ثالثا) المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحـــافظات على أن يضم اليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى •

وفى اطار الاتحاد أيضا سوف يكون هناك جهاز سياسى قيادى يجند العناصر الواعية ويدفع بها الى طليعة العمل الوطنى فى اطاره الشعبى وستنشأ فى داخل الاتحـــــاد تنظيمات خاصة بالتشكيلات النسائية وتشكيلات القوات المسلحة والشبان •

الاهداف العامة للاتحاد الاشتراكى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ احلال الديمقراطية السليمة محل دكتاتورية الرجعية •

٢ ــ القضاء على رواسب التفكير الرجعى وتصفية الاساليب المتخلفة فى العمل والتفكير •

٣ ــ مراقبة الاجهزة التنفيـــــذية فى الدولة وتأكيد سلطة الشعب فوق سلطة الدولة •

٤ ــ تغذية الاجهزة التشريعية والنيـــــابية بممثلين حقيقيين للشعب العامل •

٥ ــ تنظيم الجهود الشعبية فى مرحلة البنـــــاء الاشتراكى والقيام بمهمة القيادة والتوعية بالمبادىء الاشتراكية •

٦ ــ العمل على تأكيد سيادة القيادة الجماعية لتكون عاصما من جموح الفرد وضمانا للديمقراطية السليمة فى أعلى المســـتويات ومصدرا للنشاط الدائم المتجدد •

اتحاد الشباب الاشتراكى العربى

هو أحد التنظيمات الفرعية المقترحة فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى أورد هنا نبذة عنه كنموذج للتفكير الديمقراطى الذى ظهرت نماذج منه فى مناقشات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية على أساس ان ضمان تنفيذ ماورد فى مشروع الميثاق لن يأتى الا بتوعية الشباب وحمايته من السلبية والانحراف وان علينا أن نخلق تنظيما شعبيا سياسيا عقائديا يجمل بشباب الجمهورية ليحمل مبادىء الثورة .

ان هذا التنظيم المقترح سينبثق من الاتحاد الاشتراكى العربى وسيكون قوة شعبية لها تنظيماتها وخلاياها الثورية الحية المتجددة فى كل قرية ومدينة .. انه باتحاد الشباب الاشتراكى العربى المقترح سوف يمكننا :

(أولا) نشر المبادىء الاشتراكية والاخلاقية بين الشباب الناهض .

(ثانيا) خلق طاقة روحية بين الشباب تجعله يتمسك بدينه وعقائده .

(ثالثا) حماية الشباب من السلبية والانحراف وغرس الروح الايجابية بين صفوفه .

(رابعا) خلق وعى قومى عميق بين الشباب .

(خامسا) الاستفادة من طاقات الشباب غير المستغله ، وذلك فى الاصلاحات الاجتماعية المحتاجة الى الطاقة القوية .

وأخيرا ، خلق قيادات ثورية اشتراكية واعية تضمن لنا روح الميثاق على مر الأجيال(١) .. وسوف ينبثق عن الاتحاد الاشتراكى مجالس شعبية نيابية على مستوى القرية والمحافظة والجمهورية لتتولى المتابعة والمراقبة بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية وبهذا تتأكد سلطة الاتحاد فوق سلطة الدولة .

---

(١) مضبطة الجلسة السادسة للمؤتمر يوم ١٩٦٢/٥/٢٩ ص ٢٠ .

ضمانات النجاح

لعل أكبر ضمان لنجاح التنظيم الجديد هو وضـوح الاهداف الوطنية ووسائل تحقيقها فى اطار الوحدة الشعبية وفتح باب الحرية لتصارع الآراء ثم الخضوع لرأى الاغلبية بالانتخاب المبـاشر الذى يتيح للعناصر الصالحة فرصة المساهمة الايجابية فى العمل الوطنى ٠

لقد كان من أسباب قصور الاتحاد القـومى عن تأدية رسالته تسلل الرجعية الى صـفوفه والعمـل من أجل المصلحة الخاصة والانشغال بالاعمال السطحية والمظاهر الزائفة على حساب العمـل الجماهيرى مما أدى الى انصراف القواعد الشعبية عن بعض قيادات الاتحاد لأن الذين تسللوا عن غير كفاية من الانتهازيين والمنافقين انما اتخذوا أماكنهم فى صفوف الاتحاد القومى اسـتغلالا لحسن نية الشعب النابعة من حاجته الى الوحدة الوطنية ٠

ومن دروس الماضى هذه وضعت الضمانات الكفيلة بعدم تكرار مثل تلك الاوضاع على أن أخطر ما يواجه الاتحاد الاشتراكى فى بدء تكوينه هى الرواسب العقيمة التى ورثناها عن الماضى ٠

ان الاستعمار والصـهيونية والرجعية العربية ـ أعداء الوطن التقليديين ـ سوف يحاولون بكل وسيلة أن يشغلوا الشعب العربى فى مصر بمعارك مفتعلة كى يعطلوا العمـل الثـورى فى داخل جمهوريتنا ، بيد أن فرصهم للنجاح أصـبحت ضئيلة للغاية أمام الوعى الجارف الذى يجتاح ربوع الوطن العربى فى معركته الاخيرة ضد أعداء التقدم ٠

بيد أن الرواسب التى أشرنا اليها فى بداية البـحث نتيجة لظروف ما قبل الثورة ، وهى تتمثل فى اللامبالاة والسلبية والرجعية الفكرية والتقليدية البالية التى غرسها الاستعمار وحاولت الرجعية أن تؤكدها ، هذه الرواسب هى العوائق التى يتعين علينا أن نكافح ضدها لانجاح تجربتنا الجديدة على أساس من الفهم المشترك والوعى بطبيعة المرحلة التى يجتازها وطننـا وبدورنا الطليعى فى صفوف الأمة العربية ٠

بدء العمل

١ ـ بيان ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢

بعد أن أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع الميثاق ومشروع التنظيم الشعبى فوض أعضاء المؤتمر رئيس الجمهورية فى أمر تكوين اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة للاتحاد الاشتراكى العربى لكى تتولى بدء الخطوات التمهيدية لتكوين تشكيلات الاتحاد بالاساليب الديمقراطية . وفي يوم ٢٤ منسبتمبر ١٩٦٢ أصدر السيد الرئيس بيانا للأمة تحدث فيه عن استمرار الثورة وعن ضرورة التخلص من رواسب الماضى لاستخلاص الآمال الوطنية .. وأعلن ان التحويل الفكرى والعمل الاشتراكى ينبغى أن يقترنا بمسئولية الشعب فى العمل الثورى وان الديمقراطية ضرورية لحماية هذا العمل ولصيانة الاهداف الاجتماعية فى اطار تحالف القوى الشعبية .

كما أشار سيادته الى تنظيم الاداة الحكومية ، فيتم فى الوقت الذى يجرى فيه تكوين الاتحاد الاشتراكى نظرا للصلة الوثيقة بينهما ، كما أكد أنه سيعطى أهمية كبيرة فى مسألة تكوين اللجان التأسيسية لتنظيمات الاتحاد وأنه سيزور بنفسه المحافظات لهذا الغرض لأن حماية الطلائع الثورية لكى تتخذ مراكزها القيادية من شأنه أن يدفع بعجلة التقدم الى الأمام .

وأشار الرئيس جمال عبد الناصر ان مرحلة جديدة فى حياة جمهوريتنا قد بدأت وأكد من جديد أن الديمقراطية لاتقوم الا بتفاعل توجيهها السياسى والاجتماعى تفاعلا تتحقق معه لكل مواطن لقمة العيش الكريمة وحرية التعبير الحقيقية مع توفير الضمانات الموضوعية كافة .

ولقد حرص جمال عبد الناصر على أن يؤكد فى خطابه أكثر من مرة ان الباب مفتوح أمام جميع المواطنين والشباب القادرين على تحمل المسئوليات الواعين بأهداف مضمون الميثاق والعمل الوطنى

وأنه سيجند كل قوته التى منحها اياه الشعب لحماية هذه القيادات الجديدة واعطائها الفرصة للخلق والابداع والعمل الثورى ·

٢ ـ التعديلات الدستورية فى ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٦٢

وكانت الخطوة التالية لهذا البيان اصدار التعديلات الدستورية فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وبمقتضاها أنشىء مجلس لرياسة الجمهورية ومجلس تنفيذى تحقيقا لمبدأ القيادة الجماعية وتمهيدا للاصلاح الشامل لجهاز الحكم وتغيير اللوائح والقوانين التى وضعت فى الماضى وكان أبرز ما فى هذه التعديلات بالاضافة الى هذا كله اسناد وزارة العمل الى أحد العمال وتولى سيدة لأول مرة منصب وزيرة الشئون الاجتماعية وانشاء وزارة للشباب ·

وكانت صورة التنظيمات الشعبية كما رسمتها قرارات سبتمبر عام ١٩٦٢ على النحو التالى :

١ ـ اللجان التأسيسية للاتحاد الاشتراكي فى القرى والمصانع والنقابات والاقسام وكل الوحدات الانتخابية ·

٢ ـ هذه اللجان التأسيسية تنتخب من بينها المجالس الشعبية المحلية لهذه الوحدات ·

٣ ـ المجالس الشعبية المحلية المنتخبة لهذه الوحدات تصبح هى نفسها اللجان العامة للمحافظات ·

٤ ـ مجالس المحافظات يتم انتخابها من اللجان العامة للمحافظات ·

٥ ـ مجالس المحافظات تصبح هى نفسها المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى للجمهورية ·

٦ ـ المؤتمر العام ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ·

٧ ـ يتم انتخاب مجلس رياسة الجمهورية من اللجنة التنفيذية العليا أول مؤتمر عام للاتحاد الاشتراكى العربى ، سوف يكون هو الذى يضع الدستور أو يرسم طريقة وضعه شعبيا بما فى ذلك طريقة انتخاب المجلس النيابى ·

التنظيمات التأسيسية

للاتحاد الاشتراكى العربى

اللجنة التنفيذية العليا :

وفى أعقاب ذلك أصدر الرئيس جمـــال عبد الناصر قرارا جمهـــوريا بتشكيل اللجنة التنفيذية للاتحـــاد الاشتراكى العربى وتتكون اللجنة برياسة الرئيس جمال عبد الناصر وعضوية أعضاء مجلس الرياسة وسبعة من الوزراء الذين شاركوا فى الاعمال الثورية الكبرى وقد نص القرار على تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحـاد الاشتراكى العربى •• وقد جاء بالمذكرة التفسيرية للقرار ما يلى :

تنفيذا للأسس التى قدمها الرئيس جمال عبد الناصر وشرحها أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فيما يتعلق بالتنظيم الديمقراطى التى وافق عليها • هذا المؤتمر الممثل بالانتخاب الحر لقوى الشعب العاملة •

وتنفيـــذا فى الوقت ذاته للتفويض الذى قدمه المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية للرئيس جمال عبدالناصر بأن عهد اليه بتشكيل لجنة تنفيذية عليـــا مؤقتة تدرس طريقة اقامة التنظيم الشعبى على أسلم الاسس •

وتنفيذا لذلك فان الرئيس جمال عبد النـــاصر أصدر تشكيل هذه اللجنة العليا المؤقتة لكى تسرع على الفور فى ممارسة مهمتها الكبرى •

وقد افتتحت اللجنة التنفيذية العليـــــا مساء ١٩٦٢/١١/٦ بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة •

صرح الدكتور عبد القادر حاتم وزير الثقافة والارشاد القومى بأنه تقرر الانتهاء من تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى خلال الشهور الستة القادمة ، كما تقرر أن يعقد المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى مايو القـــادم •• ويعرض عليه قانون الانتخاب حتى يتم اجتماع مجلس الأمة فى ٢٣ من يوليو القادم •

الامانة العامة :

وقال الدكتور حاتم انه تقرر تشكيل الامانة العـــامة للجنة التنفيذية العليا من ١٢ عضوا هم السادة : أنور السادات وحسين الشافعي وكمـــال الدين حسين وحسن ابراهيم وعلى صبرى ونور الدين طراف وأحمد الشرباصى وكمال الدين رفعت وعباس رضوان وعبد القادر حاتم وأنور سلامه وطلعت خيرى ٠

لجنة دائمة :

كما تقرر تشكيل لجنة دائمة من لجنة الامانة العـــامة من السادة : كمال الدين حسين وكمـــال رفعت ونور الدين طراف وعباس رضوان وعبد القادر حاتم وأنور سلامه وطلعت خيرى ٠

وأخذت هذه التنظيمات التأسيسية تمارس مهمتها الكبرى فى وضع الأسس التنظيمية للاتحاد الاشتراكى العربى فطرحت مشروع القانون الاساسى للمناقشة العامة وأعدت جداول الزيارات للمحافظات للاشراف على تكوين الوحدات الاساسية كما أعدت الامانة العـــامة نماذج طلبات الانضمام الى الاتحاد وتتضمن تلك النمـــاذج بيانات سياسية واقتصادية عن العضو وستجرى عدة تحريات عن صـــحة البيانات على مستوى سياسى وشعبى ضمانا لتحقيق أهداف التنظيم الجديد ٠

وفى اليوم السابع من ديسمبر عام ١٩٦٢ صدر القـــانون الاساسى للاتحـــاد الاشتراكى العربى بمقدمة حول أهداف وواجبات الاتحاد ومبادىء العمل فيه ٠ ويشمل القانون تسعة أبواب توضـــح نصوصها شروط العضوية والتكوين الاساسى للاتحـــاد ابتداء من الوحدة الاساسية فى القرية أو فى المؤسسة الجماهيرية حتى مستوى الجمهورية ٠

وبهذا يبدأ العمل الشـــعبى الـــكبير فى جمهـــوريتنا من أجل تحقيق الوحدة الوطنية بين القوى الجماهيرية العاملة المتحـــالفة فى اطار سياسى يبلور تجربتها على طريق الحرية ٠

وان الواجب الوطنى فى هـــذه المرحلة ليقضى بأن نهيىء لهذه

التجربة كل امكانيات النجاح ونحن على أبواب تنظيم شعبى قـــوى تتلاشى فيه الرواسب والعقد التى خلفها الاستعمار وحكم الرجعية . وسوف تذوب الخلافات فى بوتقة الاتحاد الكبير الذى سينبثق عنه أول مجلس نيابى يمثل فيه العمال والفلاحون نصف المقاعد وتمارس من خلال الحرية الديمقراطية على أوسع مدى ممكن .

ان مستقبلا مشرقا ينتظر أمتنا فى ظل اتحـــادها الاشتراكى بفضل الوعى والاخلاص والرغبة العميقة فى التقدم وحســن التنظيم والمبادأة الجماعية لشعبنا ولطلائعه الثورية .

ولقد عقدنا العزم على أن نعيد صنع الحيـاة على أرضنا ونحن اليوم على طريق المســـــتقبل الذى صنعته أحلامنا ورسمت ملامحه تجربتنا وغرست الازاهير على جوانبه سواعدنا ..

... اننا على طريق الحرية .

تم بحمـــد الله

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقـــدمة	٣
خطوات على الطريق	٧
عقبات فى طريق الحرية	١٢
الثورة والديمقراطية	١٦
حماية المكاسب الشعبية	٢٧
اللجنة التحضيرية	٢٨
المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية	٣١
مشكلات التطبيق الاشتراكى	٣٤
دليل العمل الوطنى	٤١
مبادىء الميثاق وضرورة التنظيم الشعبى	٥٤
الأسس الديمقراطية للاتحاد الاشتراكى	٥٦
الملامح الرئيسية للاتحاد الاشتراكى العربى	٦٧
اتحاد الشباب الاشتراكى العربى	٧١
بدء العمــــل	٧٣
التنظيمات السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى	٧٥

مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨١ - ٤٠٨١٤

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

العدد ٢١٦

الثمن ٦ قر

20.096
2
M233

0696470